الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

إرشادات الممارسات الموصى بها 1

"التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة"

وزارة المالية
Ministry of Finance

السجل التاريخي لإرشادات الممارسات الموصى بها

صدرت إرشادات الممارسات الموصى بها 1، *التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدلت إرشادات الممارسات الموصى بها 1 بموجب الإصدارات الآتية:

- وثيقة *التقرير عن معلومات برامج الاستدامة - تعديلات على إرشادات الممارسات الموصى بها 1 و3: إرشادات غير إلزامية إضافية* (2024)

جدول الفقرات المعدلة في إرشادات الممارسات الموصى بها 1

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
فقرة إرشادات التنفيذ 1	فقرة جديدة	وثيقة *التقرير عن معلومات برامج الاستدامة - تعديلات على إرشادات الممارسات الموصى بها 1 و3: إرشادات غير إلزامية إضافية* (2024)
فقرة إرشادات التنفيذ 2	فقرة جديدة	وثيقة *التقرير عن معلومات برامج الاستدامة - تعديلات على إرشادات الممارسات الموصى بها 1 و3: إرشادات غير إلزامية إضافية* (2024)
فقرة إرشادات التنفيذ 3	فقرة جديدة	وثيقة *التقرير عن معلومات برامج الاستدامة - تعديلات على إرشادات الممارسات الموصى بها 1 و3: إرشادات غير إلزامية إضافية* (2024)

الفهرس

الموضوع	الفقرة
تقديم	
الهدف	1
الوضع والنطاق	8-2
تعريفات	9
تحديد ما إذا ينبغي التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل	13-10
حدود التقرير	15-14
التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل	20-16
عرض توقعات التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية	26-21
الأفق الزمني	26-25
معالجة أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل	40-27
بُعْد الخدمات	34-31
بُعْد الإيراد	37-35
بُعْد الدَّين	40-38
المبادئ والمنهجيات	53-41
تحديث التوقعات ودورية التقرير	41
تأثير المتطلبات النظامية وأطر السياسات	42
افتراضات السياسات الحالية والافتراضات الديموغرافية والاقتصادية	51-43
الافتراضات الديموغرافية والاقتصادية	50
معقولية الافتراضات	51
التضخم ومعدلات الخصم	52
تحليل الحساسية	53
الإفصاحات	58-54
الدراسة المرفقة بالإرشادات	

تقديم

تتعلق معايير المحاسبة للقطاع العام بالقوائم المالية ذات الغرض العام ويكون تطبيقها ملزم. إرشادات الممارسات الموصى بها هي توصيات تقدم إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في إعداد تقارير مالية ذات غرض عام لا تعد قوائم مالية. لا تضع إرشادات الممارسات الموصى بها متطلبات بخلاف معايير المحاسبة للقطاع العام.

روعي عند إعداد إرشادات الممارسات الموصى بها 1 أن تكون متوافقة مع إرشادات الممارسات الموصى بها 1 الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022) والتعديلات التي أدخلت عليها بموجب وثيقة *التقرير عن معلومات برامج الاستدامة - تعديلات على إرشادات الممارسات الموصى بها 1 و3: إرشادات غير إلزامية إضافية* المنشورة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023م، وأُبْقِيَّ على تسلسل وأرقام فقرات الإرشادات كما وردت في الإرشادات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن الإرشادات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالإرشادات.

الهدف

1. توفر إرشادات الممارسات الموصى بها هذه إرشادات بشأن التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل لجهة القطاع العام ("التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل"). توفر إرشادات الممارسات الموصى بها معلومات بشأن تأثير السياسات الحالية والقرارات الحالية التي اتخذت في تاريخ التقرير على التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية وتأتي مكملة للمعلومات الواردة في القوائم المالية ذات الغرض العام ("القوائم المالية"). والهدف من مثل هذا التقرير هو توفير مؤشر على الاستدامة المالية طويلة الأجل المتوقعة للجهة على مدى أفق زمني محدد وفقاً لافتراضات معلنة.

الوضع والنطاق

2. يعتبر التقرير عن المعلومات وفقاً لإرشادات الممارسات الموصى بها هذه ممارسة جيدة. وتشجع الجهة التي تقرر عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل على اتباع هذه الإرشادات. ولا يعتبر الالتزام بهذه الإرشادات مطلوباً لتؤكد الجهة أن قوائمها المالية تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام.

3. يتضمن نطاق الإرشادات الممارسات الموصى بها هذه التدفقات المتوقعة للجهة. وهي ليست قاصرة على تلك التدفقات المتعلقة بالبرامج التي تقدم منافع اجتماعية. ومع ذلك، تقر هذه الإرشادات الممارسات الموصى بها بأن التدفقات المتعلقة ببرامج توفير المنافع الاجتماعية، بما في ذلك برامج المستحقات التي تتطلب مساهمات من المشاركين، يمكن أن تكون مكوناً مهمًا بدرجة كبيرة من مكونات التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل للعديد من الجهات.

4. لا تعالج إرشادات الممارسات الموصى بها هذه بشكل مباشر المسائل المرتبطة بالتقرير عن الاستدامة البيئية. مع ذلك، فإنه يتعين على الجهة أن تُقَوّم أي تأثيرات مالية للعوامل البيئية وأن تأخذها في الحسبان عند إعداد توقعاتها.

5. [حذفت].

6. بالرغم من أن إرشادات الممارسات الموصى بها هذه لا تنطبق مباشرة على جهات القطاع العام التجارية، فإن التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية المتعلقة بجهة القطاع العام التجارية التي تسيطر عليها الجهة المعدة للتقرير على مدى الأفق الزمني المحدد للتوقعات، تقع ضمن نطاق هذه الإرشادات.

7. لا يجوز وصف معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل بأنها تلتزم بإرشادات الممارسات الموصى بها هذه ما لم تلتزم بجميع متطلبات هذه الإرشادات.

8. تحدد إرشادات الممارسات الموصى بها هذه الحد الأدنى للمعلومات التي يتم التقرير عنها. لا تمنع إرشادات الممارسات الموصى بها تقديم معلومات إضافية إذا كانت مثل هذه المعلومات مفيدة في تحقيق أهداف التقارير المالية وتستوفي الخصائص النوعية للتقارير المالية.

تعريفات

9. تستخدم المصطلحات التالية في إرشادات الممارسات الموصى بها بالمعنى المحدد قرين كل منها:

افتراضات السياسات الحالية هي تلك الافتراضات المبنية على الأنظمة أو اللوائح السارية المفعول في تاريخ التقرير مع وجود حالات خروج مناسبة في ظروف محددة.

التدفقات الداخلة هي النقد ومُعادِلات النقد المتوقع استلامها من قبل الجهة أو استحقاقها لصالح الجهة على مدى الأفق الزمني للتوقعات.

الاستدامة المالية طويلة الأجل هي قدرة الجهة على الوفاء بارتباطاتها المالية وارتباطاتها بتقديم الخدمات في الوقت الحالي وفى المستقبل.

التدفقات الخارجة هي النقد ومُعادِلات النقد المتوقع دفعها من قبل الجهة أو استحقاقها لصالح الغير على مدى الأفق الزمني للتوقعات.

التوقع هو معلومات مالية مستقبلية يتم إعدادها على أساس افتراضات السياسات الحالية للجهة، وافتراضات حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية والأوضاع الأخرى في المستقبل.

ويتضمن ملحق "أ" المصطلحات المستخدمة في هذه الإرشادات الممارسات الموصى بها بالمعاني المحددة لها في معايير المحاسبة للقطاع العام.

تحديد ما إذا يتعين التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل

10. عند تحديد ما إذا كان يتعين التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل، فإنه على الجهة تقويم ما إذا كان هناك مستخدمون محتملون للمعلومات المالية المستقبلية.

11. إن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل أوسع نطاقاً من المعلومات المستمدة من القوائم المالية. فهي تتضمن التدفقات الداخلة والخارجة المتوقعة والمتعلقة بتقديم السلع والخدمات والبرامج التي توفر المنافع الاجتماعية باستخدام افتراضات السياسات الحالية على مدى أفق زمني محدد. ومن ثم فهي تأخذ في الحسبان القرارات التي تتخذها الجهة في أو قبل تاريخ التقرير والتي تؤدي إلى نشوء تدفقات مستقبلية خارجة لا تستوفي تعريف الالتزامات و/أو ضوابط إثباتها في تاريخ التقرير. وبالمثل، تأخذ معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل في الحسبان التدفقات المستقبلية الداخلة التي لا تستوفي تعريف الأصول و/أو ضوابط إثباتها في تاريخ التقرير.

12. تستخدم تقويمات الاستدامة المالية طويلة الأجل مجموعة واسعة من البيانات. وتتضمن هذه البيانات معلومات مالية وغير مالية حول الأوضاع الاقتصادية والديموغرافية المستقبلية والافتراضات حول الدولة والاتجاهات العالمية مثل الإنتاجية والقدرة التنافسية النسبية للاقتصاد الوطني أو اقتصاد الولاية أو الاقتصاد المحلي والتغيرات المتوقعة في المتغيرات الديموغرافية مثل العمر ونسبة الوفيات ومعدل انتشار المرض ونسبة المواليد والجنس والدخل والتحصيل العلمي والمشاركة في القوى العاملة.

13. يتعين أن يؤخذ في الحسبان مدى ملاءمة التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل في سياق تمويل تلك الجهة وقدرتها على تحديد مستويات تقديم الخدمات. من المحتمل أن يكون هناك مستخدمون لمعلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهات التي تتسم بواحدة أو أكثر من الخصائص التالية:
أ. سلطة جباية ضرائب و/أو إيرادات أخرى مهمة؛ أو
ب. سلطة لتكبد ديون مهمة؛ أو
ج. السلطة والقدرة على تحديد طبيعة ومستوى وطريقة تقديم الخدمات، بما في ذلك استحداث خدمات جديدة.

حدود التقرير

14. يعزز استخدام حدود التقارير نفسها التي تستخدم في القوائم المالية من فهم التوقعات ويزيد فائدتها لمستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام.

15. يمكن أن تعد الجهة التقرير بشأن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل باستخدام حدود أخرى للتقرير، مثل قطاع الحكومة العامة. وقد يكون الغرض من ذلك هو تعزيز الاتساق والقابلية للمقارنة مع دول أخرى، أو لوجود مؤشرات أخرى يتم استخدامها لتقويم الاستدامة المالية طويلة الأجل بناءً على حدود أخرى للتقرير. وتشجع أيضاً الجهات التي تقدم معلومات على أساس قطاع الحكومة العامة على أن تعرض كذلك المعلومات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 22، *الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة*.

التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل

16. يتعين أن تساعد معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل، التي تُعد وفقاً لإرشادات الممارسات الموصى بها هذه المستخدمين على تقويم مختلف جوانب الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة، بما في ذلك طبيعة ومدى المخاطر المالية التي تواجهه الجهة.

17. يختلف شكل ومضمون معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة تبعا لطبيعة الجهة والبيئة التشريعية التي تعمل فيها. ومن غير المرجح أن يلبي مدخل واحد للعرض أهداف التقارير المالية. ولتحقيق أهداف التقارير المالية وخصائصها النوعية مع الأخذ في الحسبان القيود القائمة، فإن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل تشمل عادة المكونات التالية:
أ. توقعات بالتدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية، والتي يمكن عرضها على شكل جداول أو أشكال بيانية، ومناقشة سردية توضح التوقعات (انظر الفقرات 21-26 و56)؛ و
ب. مناقشة سردية لأبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل بما في ذلك أي مؤشرات مستخدمة للتعبير عن الأبعاد (انظر الفقرات 27-40 و57)؛ و
ج. مناقشة سردية للمبادئ والافتراضات والمنهجية التي تستند إليها التوقعات (انظر الفقرات 41-53 و58).

18. تعكس التوقعات الواردة في معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل عموماً حالات عدم التأكد. وتستمد التوقعات من نماذج تخطيط تعتمد على افتراضات يكتنفها شيء

من عدم التأكد. ولكي تعبر معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل بموثوقية عن التدفقات المستقبلية المتوقعة للجهة، فإنه يتعين أن تستند الافتراضات المستخدمة إلى أفضل معلومات متاحة.

19. يمكن نشر معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل كتقرير منفصل أو كجزء من تقرير آخر. ويمكن نشرها في الوقت نفسه الذي تنشر فيه القوائم المالية ذات الغرض العام للجهة أو في وقت مختلف.

20. يتعين أن تتأكد الجهة المسيطر عليها من أن المعلومات التي يتم التقرير عنها متسقة مع المعلومات التي يتم التقرير عنها من قبل الجهة التي تسيطر عليها.

عرض توقعات التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية

21. يتعين أن تعرض الجهة توقعات التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية، بما في ذلك النفقات الرأسمالية. ويتعين أن تكون التوقعات معدة على أساس افتراضات السياسات الحالية، والافتراضات حول الأوضاع الاقتصادية والأوضاع الأخرى في المستقبل.

22. يتعين أن تُقَوّم الجهة الحد الذي يمكنها فيه الاعتماد على الافتراضات والتوقعات والمؤشرات التي تعدها جهات أخرى، مثل وزارة المالية، أو من مصادر أخرى للمعلومات، بدلاً من إعداد المعلومات بنفسها، لأن هذا يمكن أن يقلل من تكاليف التقرير. ويأخذ هذا التقويم في الحسبان ما إذا كانت هذه المعلومات تستوفي الخصائص النوعية. وحينما يكون لدى الجهة موازنة أو تقدير يستوفي تعريف التوقع، فإنه يمكن استخدام هذه المعلومات للفترة أو الفترات الزمنية الملائمة.

23. يمكن عرض التوقعات على شكل جداول أو أشكال بيانية توفر تفاصيل عن البرامج والأنشطة التي ينتج عنها تدفقات خارجة وتحدد مصادر التدفقات الداخلة. وتحتاج الجهات عند تحديد شكل الجداول إلى التوازن بين اعتبارات القابلية للفهم والملاءمة. يقدم عرض عدد كبير من الفترات الزمنية بين تاريخ التقرير ونهاية الأفق الزمني مجموعة من المعلومات مكتملة بدرجة أكبر، لكنه يزيد من مخاطر الإفراط في كم المعلومات المقدمة والحد من القدرة على الفهم.

24. يتعين أن تتأكد الجهة من أن اختيارها وعرضها للتوقعات لم يُحرَّف لتقديم صورة إيجابية أو سلبية مضللة. ويتعين أيضاً أن تكون الأشكال والمصطلحات المستخدمة متسقة بين فترات التقرير.

الأفق الزمني

25. عند اختيار الأفق الزمني المناسب، يلزم الجهة تحقيق توازن بين الخصائص النوعية المتمثلة في القابلية للتحقق والتعبير الموثوق والملاءمة. وكلما كانت نهاية الأفق الزمني بعيدة عن تاريخ التقرير، رُصِد المزيد من الأحداث المستقبلية. وبالرغم من ذلك، فإنه مع زيادة الأفق الزمني، تصبح الافتراضات التي تقوم عليها التوقعات أقل قوة ويحتمل أن تكون أقل قابلية للتحقق. وفي المقابل، يمكن أن يؤدى القصر المغالى فيه في الآفاق الزمنية إلى مخاطر إمكانية تجاهل تبعات الأحداث خارج نطاق الأفق الزمني مما يؤدي إلى تخفيض ملاءمة التوقعات.

26. يعكس طول الأفق الزمني خصائص الجهة. من المرجح أن يتأثر طول الأفق الزمني بخصائص الجهة، بما في ذلك جوانب معينة مثل طول عمر البرامج الرئيسة، مستوى الاعتماد على جهات أخرى للحصول على تمويل، والأعمار المقدرة للبنود الرئيسة من العقارات والآلات والمعدات مثل شبكات البنية التحتية، والآفاق الزمنية التي تطبقها جهات مماثلة أخرى توفر معلومات مستقبلية.

معالجة أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل

27. يتعين على الجهة التي تقرر عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل أن تضمن التقرير مناقشة سردية لكل من أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل. تناقش إرشادات الممارسات الموصى بها هذه ثلاثة أبعاد مرتبطة بعضها ببعض للاستدامة المالية طويلة الأجل وهي على النحو التالي:
    - الخدمات؛ و
    - الإيراد؛ و
    - الدَّين.

28. تعد الأبعاد مرتبطة بعضها ببعض بحيث تؤثر التغييرات في أي منها على البعدين الآخرين. على سبيل المثال، يتم تمويل الخدمات المستقبلية واستحقاقات المستفيدين (بُعد الخدمات) بواسطة الإيراد و/ أو الديون. ويمكن تحليل بعد واحد من خلال الحفاظ على ثبات البعدين الآخرين. على سبيل المثال، من خلال الحفاظ على ثبات المستويات الحالية للخدمات والإيرادات، فإنه يكون بإمكان الجهة أن توضح أثر هذه الافتراضات على مستوى الدَّين. ويوضح ملحق "ب" العلاقة بين أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل.

29. هناك جانبان اثنان لكل بعد: القدرة والقابلية للتأثر. القدرة هي مقدرة الجهة على تغيير البعد أو التأثير عليه، أما القابلية للتأثر فهي تعنى مدى اعتماد الجهة على عوامل خارجة عن نطاق سيطرتها أو نفوذها.

30. يمكن أن تستخدم الجهة مؤشرات لعرض أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل. ويتعين أن تختار الجهة مؤشراتها بناءً على مدى ملاءمتها للجهة. وترد أمثلة على المؤشرات في قائمة المؤشرات ضمن ملحق "ج" المتضمن في دراسة الإرشادات.

بُعْد الخدمات

31. يأخذ بُعد الخدمات في الحسبان حجم ونوعية الخدمات التي تقدم إلى المتلقين والاستحقاقات التي تدفع للمستفيدين على مدى الفترة التي تغطيها التوقعات، في ضوء افتراضات السياسات الحالية بخصوص الإيراد من الضرائب والمصادر الأخرى، مع البقاء ضمن قيود الدَّين. يركز هذا البعد على مقدرة الجهة على الحفاظ على – أو تغيير – حجم ونوعية الخدمات التي تقدمها أو برامج الاستحقاق التي توفرها. كما يركز أيضًا على ما إذا كانت الجهة عرضة لعوامل معينة مثل مدى رغبة المتلقين والمستفيدين لقبول أي تخفيضات في الخدمات والمستحقات، أو ما إذا كانت عرضة للتأثر لأنها لا تملك المقدرة على تحديد أو تغيير مستويات الخدمات. على سبيل المثال، عندما يحدد مستوى آخر من الحكومة مستوى الخدمات المقدمة.

32. يمكن عن طريق بيان تأثير افتراضات السياسات الحالية على الإيراد من الضرائب ومن مصادر أخرى وعلى الديون، أن تعرض معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل المبالغ المتاحة لتقديم السلع والخدمات. يمكن للمستخدمين مقارنة هذه المعلومات مع ارتباطات الجهة بتقديم الخدمات، ومن ثم تقويم استدامة تقديم الخدمات.

33. من العوامل التي يتعين أخذها في الحسبان عند إجراء هذه المقارنات هو المدى الذي يحتمل أن تزيد فيه النفقات على برامج معينة بشكل حاد مقارنة بالمستويات الكلية لنفقات الجهة. وقد يكون هذا بسبب توقع ارتفاع عدد المستفيدين من برنامج معين أو توقع ارتفاع التكاليف المرتبطة ببرامج معينة، مثل الرعاية الصحية، بسرعة أكبر من معدل التضخم العام. على سبيل المثال، قد يكون من المتوقع ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية كنسبة من النفقات الحكومية الكلية على مدى الفترة التي تغطيها التوقعات بسبب التغيرات الديموغرافية والتقنية.

34. بالنسبة للأنشطة التي تتطلب رأسمال كبير، يشمل بُعد الخدمات أيضاً تقويماً للأعمار الإنتاجية ودورات إحلال بنود العقارات والآلات والمعدات.

بُعْد الإيراد

35. يأخذ بُعد الإيراد في الحسبان مستويات الضريبة ومصادر الإيرادات الأخرى على مدى الفترة التي تغطيها التوقعات، في ضوء افتراضات السياسات الحالية المتعلقة بتقديم الخدمات للمتلقين ودفع المستحقات للمستفيدين، في حين يبقى ضمن قيود الدَّين. ويركز هذا البعد على قدرة الجهة على تغيير مستويات الضريبة الحالية أو مصادر الإيرادات الأخرى أو تقديم مصادر جديدة للإيرادات. كما يركز على عوامل معينة مثل ما إذا كانت الجهة عرضة لعدم رغبة دافعي الضرائب في قبول أي زيادة في مستويات الضريبة، ومدى اعتمادها على مصادر إيرادات خارج نطاق سيطرتها أو تأثيرها.

36. من الأمثلة على مؤشر بعد الإيراد هو نسبة إجمالي الإيرادات التي تُستلم من الجهات عند مستويات أخرى في الحكومة أو من المنظمات الدولية. على سبيل المثال، قد تكون جهة، هي حكومة محلية[1]، قادرة على الحفاظ على ضريبة العقارات أو زيادتها، لكنها تعتمد جزئيا على خليط من المنح العامة والمنح المحددة الغرض من الحكومة الوطنية[2] و/أو حكومة الولاية[3]. ويمكن تحديد مستوى الإيراد اللازم لتمويل السياسات الخاصة بتوفر الخدمات وإدارة الديون في ضوء توقع تلك السياسات. وتساعد هذه المعلومات المستخدمين في تقويم قدرة الجهة على الحفاظ على مستويات إيراداتها أو زيادتها، ومن ثم تقويم استدامة مصادر الإيرادات الخاصة بها.

37. بصفة عامة، فإنه من المرجح أن تعتمد الجهة التي تملك قدرة محدودة على تغيير مستويات الإيراد من الضرائب والمصادر الأخرى، بشكل كبير على قرارات التمويل التي

[1] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

[2] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

[3] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

تتخذها الجهات عند مستويات أخرى في الحكومة. وإذا كانت التحويلات فيما بين الحكومة تستند إلى أساس دستوري أو أساس نظامي آخر، فإن هذا الأمر يمكن أن يجعل الجهة أقل عرضة لقرارات التمويل السلبية المفاجئة التي تتخذها الجهات الأخرى، ويزيد من ثم من احتمال الاستمرار في الحصول على إيراد مستقر. وتساعد هذه المعلومات المستخدمين في تقويم قابلية تأثر الجهة بالقرارات الخارجة عن نطاق سيطرتها.

بُعْد الدَّين

38. يأخذ بُعْد الدَّين في الحسبان مستويات الدَّين على مدى الفترة التي تغطيها التوقعات، نظراً لافتراضات السياسات الحالية بشأن تقديم الخدمات للمتلقين ودفع الاستحقاقات للمستفيدين، والإيراد من الضرائب وغيرها من المصادر. يركز هذا البعد على قدرة الجهة على الوفاء بارتباطاتها المالية عند استحقاقها أو قدرتها على إعادة تمويل الدَّين أو زيادته حسب الضرورة. كما يركز هذا البعد أيضاً على ما إذا كانت الجهة عرضة للتأثر بالسوق وثقة المقرضين ومخاطر معدلات الفائدة.

39. يعتبر مستوى صافي الدَّين عاملاً مهماً في تقويم بعد الدَّين، حيث إنه يمثل – في أي تاريخ تقرير – المبلغ الذي تم إنفاقه على تقدم السلع والخدمات في الماضي والذي يتعين تمويله في المستقبل. لذلك، من المرجح أن يكون هذا المؤشر ملائماً للعديد من الجهات في توقع افتراضات السياسات الحالية المتعلقة بتقديم السلع والخدمات، والإيراد من الضرائب والمصادر الأخرى، بما يمكن من عرض المستويات المتوقعة لصافي الدَّين. تساعد هذه المعلومات المستخدمين في تقويم قدرة الجهة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها أو قدرتها على الحفاظ على مستويات الدَّين الخاصة بها أو إعادة تمويلها أو زيادتها، ومن ثم تقويم استدامة ديون الجهة.

40. من العوامل التي يتعين أخذها في الحسبان على المستوى الوطني في عرض مثل هذه التوقعات هو ما إذا كان يتعين التمييز بين: (أ) الرصيد الأساسي، وهو إجمالي النفقات الحكومية المتوقعة، باستثناء الفوائد المستحقة على الدَّين ناقصاً الإيراد الضريبي، و (ب) الرصيد الكلي، وهو الرصيد الأساسي بما في ذلك التدفقات الخارجة المتعلقة بالفائدة المستحقة على الدَّين. أما على المستويات دون المستوى الوطني أو فيما يخص المنظمات الدولية، فقد يكون التركيز على صافي الدَّين كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات. تظهر الزيادات في هذا المؤشر أن نسبة متزايدة من الإيرادات سوف تكون مطلوبة لخدمة الدَّين ومن ثم تحويل الموارد عن تقديم الخدمات، كما يظهر أن المستوى المتوقع من ديون الجهة قد يكون غير مستدام.

المبادئ والمنهجيات

تحديث التوقعات ودورية التقرير

41. بالرغم من أن التحديثات المنتظمة هي أمر مرغوب فيه، إلا أن إرشادات الممارسات الموصى بها هذه تقر بأن التحديث السنوي قد لا يكون أمراً واقعياً لجميع الجهات. مع ذلك، توجد عموماً علاقة عكسية بين قوة الافتراضات التي يستند إليها في صياغة التوقعات ومقدار الوقت المنقضي من تاريخ عمل تلك الافتراضات. خلال فترات التقلبات المالية العالمية، تزداد خطورة أن تصبح التوقعات التي وضعت قبل فترة معينة من تاريخ التقرير متقادمة، مع ما يترتب على ذلك من تدني مقدرة تلك المعلومات على

تحقيق أهداف المساءلة واتخاذ القرارات. في هذه الحالة، يتعين أن تنظر الجهة في تحديث توقعاتها بدورية أكثر. ويتعين أن تَنظر الجهة أيضاً في تحديث توقعاتها بعد وقوع أحداث غير متوقعة مهمة أو رئيسة مثل الكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ الأخرى.

تأثير المتطلبات النظامية وأطر السياسات

42. في بعض الدول، يحكم التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل إطار نظامي أو تنظيمي ينطبق على مستوى الوطني أو مستوى الولايات أو من خلال ترتيبات دولية. وقد تكون هناك أيضاً متطلبات نظامية للحكومة المحلية. وقد تشمل هذه المتطلبات متطلبات توازن الموازنة. ومن المرجح أن تحدد هذه المتطلبات أو تؤثر في المبادئ والافتراضات والمنهجيات التي يتعين أن تستخدمها الجهة في احتساب توقعاتها والإفصاح عنها.

افتراضات السياسات الحالية والافتراضات الديموغرافية والاقتصادية

43. حينما تُخطط التوقعات المتعلقة بتدفقات برامج وأنشطة معينة بشكل فردي، يتعين أن تبنى افتراضات السياسات على استمرار الأنظمة أو اللوائح الحالية مع الخروج عنها عندما يكون ذلك مناسباً. ويتعين تطبيق هذه الافتراضات (المشار إليها باسم "افتراضات السياسات الحالية") بشكل متسق خلال فترة التوقع كاملة. ويتعين أن تكون نقطة البداية في افتراضات السياسات الحالية هي الأنظمة أو اللوائح سارية المفعول حالياً. مع ذلك، قد تكون هناك حالات يمكن أن يعتبر فيها الخروج عن الأنظمة أو اللوائح الحالية أمراً مناسباً، على سبيل المثال:
    أ. حينما تُسن التغييرات على الأنظمة أو اللوائح الحالية قبل تاريخ التقرير، وحينما يكون لهذه التغييرات تاريخ تنفيذ محدد ضمن الأفق الزمني للتوقعات؛ أو
    ب. حينما تكون الأحكام في الأنظمة أو اللوائح الحالية غير متسقة داخليا؛ أو
    ج. حينما يكون للأنظمة أو اللوائح الحالية تاريخ انتهاء، مثل، "أحكام وقف السريان".

44. قد تتأثر افتراضات السياسات الحالية بالتغييرات النظامية التي تُسن قبل تاريخ التقرير، والتي يكون لها تاريخ تنفيذ محدد ضمن الأفق الزمني للتوقعات. في هذه الظروف، يكون افتراض أن الأنظمة أو اللوائح الحالية لا تزال سارية المفعول خلال فترة التوقع كاملة هو افتراض غير مناسب.

45. من الأمثلة على الأنظمة أو اللوائح الحالية غير المتسقة داخلياً وجود برنامج ضمان اجتماعي يشتمل على أحكام نظامية تجعل من غير النظامي تقديم دفعات بعد استنفاد الصندوق المخصص، على الرغم من استمرار مستحقات المستفيدين بعد استنفاد ذلك الصندوق. كما أن افتراض أن الصندوق لن يفي بالواجبات بعد استنفاده قد يعكس موقفاً نظامياً صارماً، لكن قد تحتاج الجهة لتقويم ما إذا كان عرض التوقعات استناداً إلى مثل ذلك الأساس سوف يؤدي إلى تقدير التدفقات الخارجة المتوقعة بأقل من قيمتها، وسيقلل من ثم من تقدير مدى التحدي الذي يواجه برنامج الضمان الاجتماعي بفعل التنظيم المالي. في هذه الحالة، يمكن أن تحسب الجهة توقعاتها بناءً على افتراضات السياسات الحالية رغم القيود النظامية.

46. قد يكون للأنظمة أو اللوائح الحالية تاريخ انتهاء معين، مثل أحكام وقف السريان التي

تنتهي بموجبها بعد فترة محددة. وقد يكون هناك في كثير من الحالات احتمال قوي بأن يتم إحلال برامج مماثلة محل هذه البرامج. ويمكن أن يؤدي تطبيق مبدأ إنهاء نظامي صارم إلى تقدير التدفقات الخارجة المتوقعة بأقل مما يجب، ومن ثم انخفاض منفعة المعلومات.

مدخل تطوير التوقعات المتعلقة بتدفقات الإيرادات

47. يمكن أن تُخطط التوقعات المتعلقة بالتدفقات الداخلة للإيرادات المهمة من الضرائب وغيرها من المصادر، مثل التحويلات فيما بين الحكومة، بشكل فردي بناءً على افتراضات السياسات الحالية. ويتوقع أن تنمو (أو تتقلص) المصادر المهمة للضرائب وتدفقات الإيراد الداخلة الأخرى التي لم تُتوقع بشكل فردي فيما يتعلق بمتغير معين مثل إجمالي الناتج المحلي (GDP) أو مؤشر تضخم محدد.

48. يمكن أيضاً توقع نمو تدفقات الإيراد الداخلة الأخرى، مثل رسوم امتياز من الموارد الطبيعية، بما يتماشى مع إجمالي الناتج المحلي أو مؤشر محدد. ويمكن أيضاً أن تُخطط بشكل فردي لمعالجة ظروف محددة مثلاً عند توقع استنفاد الموارد الطبيعية.

مدخل تطوير التوقعات المتعلقة بالبرامج المرتبطة بالعمر وغير المرتبطة بالعمر

49. غالباً ما تخضع البرامج المرتبطة بالعمر لمعايير أهلية مثل العمر والعوامل الديموغرافية الأخرى. وعند صياغة التوقعات، يمكن تمييز البرامج والأنشطة المرتبطة بالعمر عن البرامج غير المرتبطة بالعمر. ويمكن أن تخطط التوقعات المتعلقة بالبرامج المرتبطة بالعمر بشكل فردي، في حين قد يتوقع أن تزداد البرامج غير المرتبطة بالعمر مع التغير في المتغيرات الأخرى، مثل إجمالي الناتج المحلي، أو يتوقع أن تكون ثابتة بأرقام حقيقية. ويوفر هذا المدخل لتطوير التوقعات المتعلقة بالبرامج غير المرتبطة بالعمر قدراً من المرونة، حيث يسمح بمقاصة الزيادات الناتجة في بعض البرامج والأنشطة بسبب التغيرات في إجمالي الناتج المحلي/الأرقام الحقيقية، بزيادات أقل أو بانخفاضات في الإنفاق في مجالات أخرى.

الافتراضات الديموغرافية والاقتصادية

50. من المرجح أن تتضمن الافتراضات الديموغرافية نسبة المواليد ونسبة الوفيات ومعدلات الهجرة ومعدلات مشاركة القوى العاملة. ومن المرجح أن تتضمن الافتراضات الاقتصادية معدلات النمو الاقتصادي والتضخم. ويمكن أن تتضمن الافتراضات الاقتصادية الأخرى عوامل بيئية، مثل تأثير استنزاف وتدهور النظم البيئية ونضوب المياه والموارد الطبيعية المحدودة على النمو الاقتصادي.

معقولية الافتراضات

51. يتعين أن تستند توقعات التدفقات الداخلة والخارجة إلى افتراضات السياسات الحالية والافتراضات الاقتصادية والديموغرافية، التي تعتبر معقولة في سياق العوامل التي تمت مناقشتها في الفقرة 18.

التضخم ومعدلات الخصم

52. هناك مدخلان رئيسان لتضمين أثر تضخم الأسعار في التوقعات. ويمكن أخذ التضخم في الحسبان عند عمل التوقعات أو يمكن عمل التوقعات بالأسعار الحالية (أي الأسعار

السائدة في تاريخ التقرير). وإذا كانت التوقعات تشتمل على التضخم، فإن معدل الخصم أيضاً يتعين أن يشتمل على التضخم. أما إذا كانت التوقعات بالأسعار الحالية، فإن معدل الخصم يتعين أن يستبعد التضخم.

تحليل الحساسية

53. إن العديد من الافتراضات التي تبنى عليها التوقعات غير مؤكدة بطبيعتها. وفي بعض الحالات، يمكن أن يكون للتغييرات القليلة في المتغيرات تأثيرات مهمة على التوقعات. وسيساعد استخدام تحليل الحساسية المستخدمين على فهم تأثير التغيرات المهمة في الافتراضات الديموغرافية والاقتصادية على التوقعات.

الإفصاحات

54. يتعين على الجهة أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل على تقويم الاستدامة المالية طويلة الأجل المتوقعة للجهة. ويتعين أن تقدم الجهة أي إفصاحات إضافية تكون ضرورية لتحقيق أهداف التقارير المالية.

55. يتعين أن تفصح الجهة عن المعلومات التالية:
أ. اسم الجهة؛
ب. القوائم المالية التي ترتبط بها معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل؛ و
ج. حينما تكون الجهات المشمولة بمعلومات الإستدامة المالية طويلة الأجل مختلفة عن الجهات المشمولة بالقوائم المالية، أسماء الجهات ضمن حدود تقرير معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل والتي تختلف عن الجهات المشمولة بالقوائم المالية؛ و
د. حينما تكون الجهة هي جهة مسيطر عليها، هوية الجهة المسيطرة؛ و
هـ. التاريخ الذي وضعت فيه مجموعة كاملة من التوقعات؛
و. أساس وتوقيت التحديث اللاحق لتلك المجموعة الكاملة من التوقعات؛ و
ز. عندما تستخدم الجهة توقعات ومؤشرات معدَّة من قبل جهات أخرى أو من مصادر أخرى للمعلومات، أسماء تلك الجهات أو المصادر الأخرى، والمعلومات التي استُخدمت.

56. يتعين أن تتضمن المناقشة السردية للتوقعات الإفصاح عن المعلومات التالية:
أ. مصادر تدفقات الإيرادات الداخلة المهمة من الضرائب ومصادر أخرى؛ و
ب. نظرة على افتراضات السياسات الحالية فيما يخص التدفقات الداخلة المهمة للإيرادات من الضرائب والمصادر الأخرى، مثل مستويات الدخول الخاضعة للضريبة والبنود التي تحسم من الوعاء الضريبي؛ و
ج. مصادر التدفقات الخارجة المهمة بما في ذلك النفقات الرأسمالية؛ و
د. نظرة على افتراضات السياسات الحالية فيما يخص التدفقات الخارجة المهمة بما في ذلك النفقات الرأسمالية؛ و
هـ. ما إذا كانت التوقعات تُخطط بشكل فردي أو بشكل مجمع؛ و
و. شرح للتغيرات في التوقعات بين تواريخ القوائم المالية وأسباب تلك التغيرات؛ و
ز. توضيح يفيد بأن التوقعات هي ليست تقديرات وأنه من غير المحتمل أن تطابق التوقعات على مدى أفق زمني محدد النتيجة الفعلية، وأن مدى الاختلاف يعتمد

على مجموعة من العوامل، بما في ذلك الإجراءات المستقبلية للجهة في مواجهة أي تحديات مالية محددة؛

ح. توضيح أية تعديلات في الشكل بين فترات التقرير وأسباب تلك التغيرات؛ و

ط. الأفق الزمني المستخدم للتوقعات وأسباب اختيار ذلك الأفق الزمني؛ و

ي. عندما تغير الجهة الأفق الزمني عن ذلك المستخدم في فترة التقرير السابقة، سبب ذلك التغيير.

57. يتعين أن تتضمن المناقشة السردية لأبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل الإفصاح عن المعلومات التالية:

أ. تحليل التغيرات المهمة في المؤشرات مقارنة مع تلك التغيرات في فترة التقرير السابقة؛ و

ب. التغيرات في المؤشرات المستخدمة في التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل مقارنة بفترة التقرير السابقة، وأسباب تلك التغيرات؛ و

ج. حينما تستخدم الجهة مؤشرات مبنية على المبالغ المشتقة من معلومات غير مبنية على معايير المحاسبة للقطاع العام والمؤشرات التي تتأثر بها.

58. يتعين أن تفصح الجهة عن المبادئ والافتراضات والمنهجية التي تقوم عليها التوقعات بما في ذلك المعلومات التالية:

أ. الجوانب الرئيسة في الأنظمة واللوائح التي تنطبق على الجهة؛ و

ب. سياسة الاقتصاد الكلي وأطر التنظيم المالي ذات الصلة، بما في ذلك تفاصيل أماكن الوصول إلى التقارير الأخرى المتاحة للعموم بشأن هذه السياسات والأطر، بما في ذلك الوثائق خارج نطاق التقارير المالية ذات الغرض العام؛ و

ج. افتراضات السياسات الحالية الرئيسة والافتراضات الديموغرافية والاقتصادية الرئيسة التي تقوم عليها التوقعات؛ و

د. سياستها في مراجعة وتحديث افتراضات السياسات الحالية والافتراضات الديموغرافية والاقتصادية؛ و

هـ. توضيح أي من افتراضات السياسات الحالية المهمة التي تخرج عن الأنظمة أو اللوائح الحالية؛ و

و. توضيح التغييرات المهمة في المبادئ والافتراضات والمنهجيات عن فترة التقرير السابقة، وطبيعة ومدى هذه التغييرات، وأسباب تلك التغييرات؛ و

ز. نتائج أي تحليلات للحساسية يمكن أن يكون لها تأثير مهم على التوقعات؛ و

ح. معدلات الخصم المطبقة والأساس الذي استُخدم لتحديد معدل الخصم؛ و

ط. المدخل المطُبق لتضمين التضخم في التوقعات وسبب تطبيق هذا المدخل.

إرشادات الممارسات الموصى بها 1

"التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة"

الموضوع
1. تقديم
2. أوجه الاختلاف بين إرشادات الممارسات الموصى بها 1، *التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة* وإرشادات الممارسات الموصى بها 1، *التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة* المقابلة لها في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
3. مقارنة بين إرشادات الممارسات الموصى بها 1، *التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة* وإرشادات الممارسات الموصى بها 1، *التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة* المقابلة لها في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
4. ملحق (أ): المصطلحات الواردة في هذه الإرشادات الممارسات الموصى بها والمعّرفة في معايير المحاسبة للقطاع العام
5. ملحق (ب): العلاقة بين أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل
6. ملحق (ج): قائمة المؤشرات
7. إرشادات التنفيذ

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعَدَّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير محاسبة للقطاع العام، وتحديد أي موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير محاسبة للقطاع العام، وأن يُعَدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير محاسبة للقطاع العام المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعِدَّ البيان المذكور وعُرِضَ على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى 1، *التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة*.

وبهدف اقتراح إرشادات الممارسات الموصى بها الملائمة لتقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة؛ أُجرِيَت دراسة لإرشادات الممارسات الموصى بها 1، *التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة* الواردة في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد مشروع إرشادات الممارسات الموصى بها 1، *التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة* أن تكون متوافقة نظيرتها الدولية والتعديلات التي أُدْخِلَت عليها بموجب وثيقة *التقرير عن معلومات برامج الاستدامة - تعديلات على إرشادات الممارسات الموصى بها 1 و3: إرشادات غير إلزامية إضافية* المنشورة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023م، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات الإرشادات الممارسات الموصى بها كما وردت في الإرشادات الممارسات الموصى بها الدولية، وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً.

2. أوجه الاختلاف بين إرشادات الممارسات الموصى بها 1، *التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة* وإرشادات الممارسات الموصى بها 1، *التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة* المقابلة لها في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

روعي أن تكون إرشادات الممارسات الموصى بها متوافقة مع نظيرتها الدولية، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع المقابلة لها.

3. مقارنة بين إرشادات الممارسات الموصى بها 1، *التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة* وإرشادات الممارسات الموصى بها 1، *التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة* المقابلة لها في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Objective	الهدف		
1. This Recommended Practice Guideline (RPG) provides guidance on reporting on the long-term sustainability of a public sector entity's finances ("reporting long-term fiscal sustainability information"[1]). The RPG provides information on the impact of current policies and decisions made at the reporting date on future inflows and outflows and supplements information in the general purpose financial statements ("financial statements"). The aim of such reporting is to provide an indication of the projected long-term sustainability of an entity's finances over a specified time horizon in accordance with stated assumptions. 1 The IPSASB acknowledges that in a number of jurisdictions the term "fiscal" has a narrow interpretation related to taxation. In this RPG the term is used with a broader meaning to include both inflows and outflows.	1. توفر إرشادات الممارسات الموصى بها هذه إرشادات بشأن التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل لجهة القطاع العام ("التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل"[1]). توفر إرشادات الممارسات الموصى بها معلومات بشأن تأثير السياسات الحالية والقرارات الحالية التي اتخذت في تاريخ التقرير على التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية وتأتي مكملة للمعلومات الواردة في القوائم المالية ذات الغرض العام ("القوائم المالية"). والهدف من مثل هذا التقرير هو توفير مؤشر على الاستدامة المالية طويلة الأجل المتوقعة للجهة على مدى أفق زمني محدد وفقاً لافتراضات معلنة. 1 يقر مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام أن لمصطلح "المالية fiscal" تفسير ضيق في عدد من الدول يتعلق بالضرائب. ويُستخدم هذا المصطلح في إرشادات الممارسات الموصى بها هذه بمعنى أوسع يتضمن كلاً من التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.	لا	
Status and Scope	الوضع والنطاق		
2. The reporting of information in accordance with this RPG represents good practice. An entity reporting long-term fiscal sustainability information is encouraged to follow this RPG. Compliance with this RPG is not required in order for an entity to assert that its financial statements comply with International Public Sector Accounting Standards (IPSASs).	2. يعتبر التقرير عن المعلومات وفقاً لإرشادات الممارسات الموصى بها هذه ممارسة جيدة. وتشجع الجهة التي تقرر عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل على اتباع هذه الإرشادات. ولا يعتبر الالتزام بهذه الإرشادات مطلوباً لتؤكد الجهة أن قوائمها المالية تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
3. The scope of this RPG includes an entity's projected flows. It is not limited to those flows related to programs providing social benefits. Nevertheless, this RPG acknowledges that the flows relating to programs providing social benefits, including entitlement programs that require contributions from participants, can be a highly significant component of reporting long-term fiscal sustainability information for many entities.	3. يتضمن نطاق الإرشادات الممارسات الموصى بها هذه التدفقات المتوقعة للجهة. وهي ليست قاصرة على تلك التدفقات المتعلقة بالبرامج التي تقدم منافع اجتماعية. ومع ذلك، تقر هذه الإرشادات الممارسات الموصى بها بأن التدفقات المتعلقة ببرامج توفير المنافع الاجتماعية، بما في ذلك برامج المستحقات التي تتطلب مساهمات من المشاركين، يمكن أن تكون مكوناً مهمًا بدرجة كبيرة من مكونات التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل للعديد من الجهات.	لا	
4. This RPG does not directly address issues associated with the reporting of environmental sustainability. However, an entity should assess any financial impacts of environmental factors and take them into account when developing its projections.	4. لا تعالج إرشادات الممارسات الموصى بها هذه بشكل مباشر المسائل المرتبطة بالتقرير عن الاستدامة البيئية. مع ذلك، فإنه يتعين على الجهة أن تُقوّم أي تأثيرات مالية للعوامل البيئية وأن تأخذها في الحسبان عند إعداد توقعاتها.	لا	
5. [Deleted].	5. [حذفت].	لا	
6. Although this RPG does not apply directly to commercial public sector entities, the future inflows and outflows related to a commercial public sector entity, controlled by the reporting entity, over the specified time horizon of the projections are within the scope of this RPG	6. بالرغم من أن إرشادات الممارسات الموصى بها هذه لا تنطبق مباشرة على جهات القطاع العام التجارية، فإن التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية المتعلقة بجهة القطاع العام التجارية التي تسيطر عليها الجهة المعدة للتقرير على مدى الأفق الزمني المحدد للتوقعات، تقع ضمن نطاق هذه الإرشادات.	لا	
7. Long-term fiscal sustainability information should not be described as complying with this RPG unless it complies with all the requirements of this RPG.	7. لا يجوز وصف معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل بأنها تلتزم بإرشادات الممارسات الموصى بها هذه ما لم تلتزم بجميع متطلبات هذه الإرشادات.	لا	
8. This RPG outlines minimum information levels. The RPG does not preclude the presentation of additional information if such information is useful in meeting the	8. تحدد إرشادات الممارسات الموصى بها هذه الحد الأدنى للمعلومات التي يتم التقرير عنها. لا تمنع إرشادات الممارسات الموصى بها تقديم معلومات إضافية إذا كانت مثل هذه المعلومات مفيدة في	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
objectives of financial reporting and meets the qualitative characteristics (QCs) of financial reporting.	تحقيق أهداف التقارير المالية وتستوفي الخصائص النوعية للتقارير المالية.		
Definition	**تعريفات**		
9. The following terms are used in this RPG with the meaning specified: Current policy assumptions are those assumptions based on legislation or regulation in force at the reporting date with appropriate departures for defined circumstances. Inflows are cash and cash equivalents projected to be received or accrued by the entity over the time horizon of the projections Long-term fiscal sustainability is the ability of an entity to meet service delivery and financial commitments both now and in the future. Outflows are cash and cash equivalents projected to be paid or accrued by the entity over the time horizon of the projections A projection is forward-looking financial information prepared on the basis of the entity's current policy assumptions, and assumptions about future economic and other conditions Terms used in this RPG with the meanings specified in International Public Sector Accounting Standards (IPSASs) are set out in Appendix A	9. تستخدم المصطلحات التالية في إرشادات الممارسات الموصى بها بالمعنى المحدد قرين كل منها: افتراضات السياسات الحالية هي تلك الافتراضات المبنية على الأنظمة أو اللوائح السارية المفعول في تاريخ التقرير مع وجود حالات خروج مناسبة في ظروف محددة. التدفقات الداخلة هي النقد ومُعادِلات النقد المتوقع استلامها من قبل الجهة أو استحقاقها لصالح الجهة على مدى الأفق الزمني للتوقعات. الاستدامة المالية طويلة الأجل هي قدرة الجهة على الوفاء بارتباطاتها المالية وارتباطاتها بتقديم الخدمات في الوقت الحالي وفى المستقبل. التدفقات الخارجة هي النقد ومُعادِلات النقد المتوقع دفعها من قبل الجهة أو استحقاقها لصالح الغير على مدى الأفق الزمني للتوقعات. التوقع هو معلومات مالية مستقبلية يتم إعدادها على أساس افتراضات السياسات الحالية للجهة، وافتراضات حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية والأوضاع الأخرى في المستقبل. ويتضمن ملحق "أ" المصطلحات المستخدمة في هذه الإرشادات الممارسات الموصى بها بالمعاني المحددة لها في معايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
Determining Whether to Report Long-Term Fiscal Sustainability Information	**تحديد ما إذا يتعين التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل**		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
10. In determining whether to report long-term fiscal sustainability information, an entity needs to assess whether potential users exist for prospective financial information.	10. عند تحديد ما إذا كان يتعين التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل، فإنه على الجهة تقويم ما إذا كان هناك مستخدمون محتملون للمعلومات المالية المستقبلية.	لا	
11. Long-term fiscal sustainability information is broader than information derived from the financial statements. It includes projected inflows and outflows related to the provision of goods and services and programs providing social benefits using current policy assumptions over a specified time horizon. It therefore takes into account decisions made by the entity on or before the reporting date that will give rise to future outflows that do not meet the definition of and/or recognition criteria for liabilities at the reporting date. Similarly, it takes into account future inflows that do not meet the definition of and/or recognition criteria for assets at the reporting date.	11. إن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل أوسع نطاقاً من المعلومات المستمدة من القوائم المالية. فهي تتضمن التدفقات الداخلة والخارجة المتوقعة والمتعلقة بتقديم السلع والخدمات والبرامج التي توفر المنافع الاجتماعية باستخدام افتراضات السياسات الحالية على مدى أفق زمني محدد. ومن ثم فهي تأخذ في الحسبان القرارات التي تتخذها الجهة في أو قبل تاريخ التقرير والتي تؤدي إلى نشوء تدفقات مستقبلية خارجة لا تستوفي تعريف الالتزامات و/أو ضوابط إثباتها في تاريخ التقرير. وبالمثل، تأخذ معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل في الحسبان التدفقات المستقبلية الداخلة التي لا تستوفي تعريف الأصول و/أو ضوابط إثباتها في تاريخ التقرير.	لا	
12. Assessments of long-term fiscal sustainability use a broad range of data. These data include financial and non-financial information about future economic and demographic conditions, assumptions about country and global trends such as productivity, the relative competitiveness of the national, state or local economy and expected changes in demographic variables such as age, mortality, morbidity, fertility, gender, income, educational attainment and workforce participation.	12. تستخدم تقويمات الاستدامة المالية طويلة الأجل مجموعة واسعة من البيانات. وتتضمن هذه البيانات معلومات مالية وغير مالية حول الأوضاع الاقتصادية والديموغرافية المستقبلية والافتراضات حول الدولة والاتجاهات العالمية مثل الإنتاجية والقدرة التنافسية النسبية للاقتصاد الوطني أو اقتصاد الولاية أو الاقتصاد المحلي والتغيرات المتوقعة في المتغيرات الديموغرافية مثل العمر ونسبة الوفيات ومعدل انتشار المرض ونسبة المواليد والجنس والدخل والتحصيل العلمي والمشاركة في القوى العاملة.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
13. The relevance of reporting long-term fiscal sustainability information should be considered in the context of that entity's funding and capacity to determine service delivery levels. There are likely to be users for long-term fiscal sustainability information for entities with one or more of the following characteristics: a. Significant tax and/or other revenue raising powers; b. Powers to incur significant debt; or c. The power and ability to determine the nature, level and method of service delivery including the introduction of new services.	13. يتعين أن يؤخذ في الحسبان مدى ملاءمة التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل في سياق تمويل تلك الجهة وقدرتها على تحديد مستويات تقديم الخدمات. من المحتمل أن يكون هناك مستخدمون لمعلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهات التي تتسم بواحدة أو أكثر من الخصائص التالية: أ. سلطة جباية ضرائب و/أو إيرادات أخرى مهمة؛ أو ب. سلطة لتكبد ديون مهمة؛ أو ج. السلطة والقدرة على تحديد طبيعة ومستوى وطريقة تقديم الخدمات، بما في ذلك استحداث خدمات جديدة.	لا	
Reporting Boundary	حدود التقرير		
14. Use of the same reporting boundary as for the financial statements enhances the understandability of projections and increases their usefulness to the users of general-purpose financial reports (GPFRs).	14. يعزز استخدام حدود التقارير نفسها التي تستخدم في القوائم المالية من فهم التوقعات ويزيد فائدتها لمستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام.	لا	
15. An entity may report long-term fiscal sustainability information using another reporting boundary, such as the General Government Sector (GGS). This may be to enhance consistency and comparability with other jurisdictions or because there are, other indicators that are used to assess long-term fiscal sustainability based on another reporting boundary. Entities providing information on the GGS are encouraged to also present information in accordance with IPSAS 22, *Disclosure of Financial Information about the General Government Sector.*	15. يمكن أن تعد الجهة التقرير بشأن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل باستخدام حدود أخرى للتقرير، مثل قطاع الحكومة العامة. وقد يكون الغرض من ذلك هو تعزيز الاتساق والقابلية للمقارنة مع دول أخرى، أو لوجود مؤشرات أخرى يتم استخدامها لتقويم الاستدامة المالية طويلة الأجل بناءً على حدود أخرى للتقرير. وتشجع أيضاً الجهات التي تقدم معلومات على أساس قطاع الحكومة العامة على أن تعرض كذلك المعلومات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 22، *الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة.*	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Reporting Long-Term Fiscal Sustainability Information	**التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل**		
16. Long-term fiscal sustainability information prepared in accordance with this RPG should enable users to assess various aspects of the long-term fiscal sustainability of the entity, including the nature and extent of financial risks that the entity faces.	16. يتعين أن تساعد معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل، التي تُعد وفقاً لإرشادات الممارسات الموصى بها هذه المستخدمين على تقويم مختلف جوانب الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة، بما في ذلك طبيعة ومدى المخاطر المالية التي تواجهه الجهة.	لا	
17. The form and content of an entity's long-term fiscal sustainability information will vary depending on the nature of the entity and the regulatory environment in which it operates. A single presentation approach is unlikely to satisfy the objectives of financial reporting. To meet the objectives and QCs of financial reporting while taking into account the constraints, long-term fiscal sustainability information will usually include the following components: a. Projections of future inflows and outflows, which can be displayed in tabular statements or graphical formats, and a narrative discussion explaining the projections (see paragraphs 21–26 and 56); b. A narrative discussion of the dimensions of long-term fiscal sustainability including any indicators used to portray the dimensions (see paragraphs 27–40 and 57); and c. A narrative discussion of the principles, assumptions and methodology underlying the projections (see paragraphs 41–53 and 58).	17. يختلف شكل ومضمون معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة تبعا لطبيعة الجهة والبيئة التشريعية التي تعمل فيها. ومن غير المرجح أن يلبي مدخل واحد للعرض أهداف التقارير المالية. ولتحقيق أهداف التقارير المالية وخصائصها النوعية مع الأخذ في الحسبان القيود القائمة، فإن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل تشمل عادة المكونات التالية: أ. توقعات بالتدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية، والتي يمكن عرضها على شكل جداول أو أشكال بيانية، ومناقشة سردية توضح التوقعات (انظر الفقرات 21-26 و56)؛ و ب. مناقشة سردية لأبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل بما في ذلك أي مؤشرات مستخدمة للتعبير عن الأبعاد (انظر الفقرات 27-40 و57)؛ و ج. مناقشة سردية للمبادئ والافتراضات والمنهجية التي تستند إليها التوقعات (انظر الفقرات 41-53 و58).	لا	
18. The projections reported in long-term fiscal sustainability information generally reflect conditions of	18. تعكس التوقعات الواردة في معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل عموماً حالات عدم التأكد. وتستمد	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
uncertainty. The projections are derived from models that rely on assumptions around which there is some uncertainty. In order for long-term fiscal sustainability information to faithfully represent an entity's projected future flows, assumptions used should be based on the best available information.	التوقعات من نماذج تخطيط تعتمد على افتراضات يكتنفها شيء من عدم التأكد. ولكي تعبر معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل بموثوقية عن التدفقات المستقبلية المتوقعة للجهة، فإنه يتعين أن تستند الافتراضات المستخدمة إلى أفضل معلومات متاحة.		
19. Long-term fiscal sustainability information may be published as a separate report or as part of another report. It may be published at the same time as the entity's GPFSs or at a different time.	19. يمكن نشر معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل كتقرير منفصل أو كجزء من تقرير آخر. ويمكن نشرها في الوقت نفسه الذي تنشر فيه القوائم المالية ذات الغرض العام للجهة أو فى وقت مختلف.	لا	
20. A controlled entity should ensure that the information reported is consistent with information reported by its controlling entity.	20. يتعين أن تتأكد الجهة المسيطر عليها من أن المعلومات التي يتم التقرير عنها متسقة مع المعلومات التي يتم التقرير عنها من قبل الجهة التي تسيطر عليها.	لا	
Presenting Projections of Future Inflows and Outflows	**عرض توقعات التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية**		
21. An entity should present projections of future inflows and outflows, including capital expenditure. The projections should be prepared on the basis of current policy assumptions, and assumptions about future economic and other conditions.	21. يتعين أن تعرض الجهة توقعات التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية، بما في ذلك النفقات الرأسمالية. ويتعين أن تكون التوقعات معدة على أساس افتراضات السياسات الحالية، والافتراضات حول الأوضاع الاقتصادية والأوضاع الأخرى فى المستقبل.	لا	
22. An entity should assess the extent to which it can draw on the assumptions, projections and indicators prepared by other entities, such as Ministries of Finance, or from other sources of information, rather than preparing the information itself, as this can reduce the cost of reporting. Such an assessment considers whether such information meets the QCs. Where an entity has a budget or forecast that meets the definition	22. يتعين أن تُقَوّم الجهة الحد الذي يمكنها فيه الاعتماد على الافتراضات والتوقعات والمؤشرات التي تعدها جهات أخرى، مثل وزارة المالية، أو من مصادر أخرى للمعلومات، بدلاً من إعداد المعلومات بنفسها، لأن هذا يمكن أن يقلل من تكاليف التقرير. ويأخذ هذا التقويم في الحسبان ما إذا كانت هذه المعلومات تستوفي الخصائص النوعية. وحينما يكون لدى الجهة موازنة أو تقدير يستوفي تعريف التوقع، فإنه يمكن استخدام هذه	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
of a projection, this information can be used for the relevant time or periods.	المعلومات للفترة أو الفترات الزمنية الملائمة.		
23. Projections can be displayed in tabular statements or graphical formats providing details of the programs and activities giving rise to outflows and identifying the sources of inflows. In determining the format of tabular statements entities need to balance considerations of understandability and relevance. Presentation of a large number of time periods between the reporting date and the end of the time horizon provides a more complete information set, but increases the risk of information overload and the impairment of understandability	23. يمكن عرض التوقعات على شكل جداول أو أشكال بيانية توفر تفاصيل عن البرامج والأنشطة التي ينتج عنها تدفقات خارجة وتحدد مصادر التدفقات الداخلة. وتحتاج الجهات عند تحديد شكل الجداول إلى التوازن بين اعتبارات القابلية للفهم والملاءمة. يقدم عرض عدد كبير من الفترات الزمنية بين تاريخ التقرير ونهاية الأفق الزمني مجموعة من المعلومات مكتملة بدرجة أكبر، لكنه يزيد من مخاطر الإفراط في كم المعلومات المقدمة والحد من القدرة على الفهم.	لا	
24. An entity should ensure that its choice and presentation of projections is not skewed to present a misleadingly favorable or unfavorable picture. The formats and terms used should also be consistent between reporting periods.	24. يتعين أن تتأكد الجهة من أن اختيارها وعرضها للتوقعات لم يُحرَّف لتقديم صورة إيجابية أو سلبية مضللة. ويتعين أيضاً أن تكون الأشكال والمصطلحات المستخدمة متسقة بين فترات التقرير.		
Time Horizon	**الأفق الزمني**		
25. In selecting an appropriate time horizon, an entity needs to balance the QCs of verifiability, faithful representation and relevance. The further the end of the time horizon is from the reporting date, the future events are captured. However, as the time horizon increases, the assumptions underpinning the projections become less robust and potentially less verifiable. Conversely, excessively short time horizons may increase the risk that the consequences of events outside the time	25. عند اختيار الأفق الزمني المناسب، يلزم الجهة تحقيق توازن بين الخصائص النوعية المتمثلة في القابلية للتحقق والتعبير الموثوق والملاءمة. وكلما كانت نهاية الأفق الزمني بعيدة عن تاريخ التقرير، رُصِد المزيد من الأحداث المستقبلية. وبالرغم من ذلك، فإنه مع زيادة الأفق الزمني، تصبح الافتراضات التي تقوم عليها التوقعات أقل قوة ويحتمل أن تكون أقل قابلية للتحقق. وفي المقابل، يمكن أن يؤدى القصر المغالى فيه في الآفاق الزمنية إلى مخاطر إمكانية تجاهل تبعات الأحداث خارج نطاق الأفق الزمنى مما يؤدي إلى تخفيض ملاءمة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
horizon may be ignored, thereby reducing the relevance of projections.	التوقعات.		
26. The length of the time horizon will reflect the characteristics of the entity. It is likely to be influenced by the characteristics of the entity, including aspects such as the longevity of key programs, the level of dependence on other entities for funding, the estimated lives of major items of property, plant, and equipment, such as infrastructure networks, and the time horizons adopted by other comparable entities providing prospective information.	26. يعكس طول الأفق الزمني خصائص الجهة. من المرجح أن يتأثر طول الأفق الزمني بخصائص الجهة، بما في ذلك جوانب معينة مثل طول عمر البرامج الرئيسة، مستوى الاعتماد على جهات أخرى للحصول على تمويل، والأعمار المقدرة للبنود الرئيسة من العقارات والآلات والمعدات مثل شبكات البنية التحتية، والآفاق الزمنية التي تطبقها جهات مماثلة أخرى توفر معلومات مستقبلية.	لا	
Addressing the Dimensions of Long-Term Fiscal Sustainability	**معالجة أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل**	لا	
27. An entity reporting long-term fiscal sustainability information should include a narrative discussion on each of the dimensions of long-term fiscal sustainability. This RPG discusses three inter-related dimensions of long- term fiscal sustainability, as follows: • Service; • Revenue; and • Debt.	27. يتعين على الجهة التي تقرر عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل أن تضمن التقرير مناقشة سردية لكل من أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل. تناقش إرشادات الممارسات الموصى بها هذه ثلاثة أبعاد مرتبطة بعضها ببعض للاستدامة المالية طويلة الأجل وهي على النحو التالي: • الخدمات؛ و • الإيراد؛ و • الدَّين.	لا	
28. The dimensions are inter-related as changes in one dimension affect the other dimensions. For example, future services and entitlements to beneficiaries (the service dimension) are funded by revenue and/or debt. A single dimension can be analyzed by holding the other	28. تعد الأبعاد مرتبطة بعضها ببعض بحيث تؤثر التغييرات في أي منها على البعدين الآخرين. على سبيل المثال، يتم تمويل الخدمات المستقبلية واستحقاقات المستفيدين (بُعد الخدمات) بواسطة الإيراد و/ أو الديون. ويمكن تحليل بعد واحد من خلال الحفاظ على ثبات البعدين	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
two dimensions constant. For example, by holding the existing levels of services and revenues constant an entity can illustrate the effect of such assumptions on the level of debt. The relationships between the dimensions of long-term fiscal sustainability are illustrated in Appendix B.	الآخرين. على سبيل المثال، من خلال الحفاظ على ثبات المستويات الحالية للخدمات والإيرادات، فإنه يكون بإمكان الجهة أن توضح أثر هذه الافتراضات على مستوى الدَّين. ويوضح ملحق "ب" العلاقة بين أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل.		
29. There are two aspects to each dimension: capacity and vulnerability. Capacity is the ability of the entity to change or influence the dimension, and vulnerability is the extent of the entity's dependence on factors outside its control or influence.	29. هناك جانبان اثنان لكل بعد: القدرة والقابلية للتأثر. القدرة هي مقدرة الجهة على تغيير البعد أو التأثير عليه، أما القابلية للتأثر فهي تعنى مدى اعتماد الجهة على عوامل خارجة عن نطاق سيطرتها أو نفوذها.	لا	
30. An entity can use indicators to present the dimensions of long-term fiscal sustainability. An entity should choose its indicators based on their relevance to the entity. Examples of indicators are provided in the Glossary of Indicators in Appendix C	30. يمكن أن تستخدم الجهة مؤشرات لعرض أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل. ويتعين أن تختار الجهة مؤشراتها بناءً على مدى ملاءمتها للجهة. وترد أمثلة على المؤشرات في قائمة المؤشرات ضمن ملحق "ج" المتضمن في دراسة الإرشادات.	لا	
Service Dimension	**بُعْد الخدمات**		
31. The service dimension considers the volume and quality of services to recipients and entitlements to beneficiaries over the period of the projections, given current policy assumptions on revenue from taxation and other sources, while remaining within debt constraints. This dimension focuses attention on the capacity of an entity to maintain or vary the volume and quality of services it provides or the entitlement programs it delivers. It also focuses attention on whether the entity is vulnerable to factors such the	31. يأخذ بُعد الخدمات في الحسبان حجم ونوعية الخدمات التي تقدم إلى المتلقين والاستحقاقات التي تدفع للمستفيدين على مدى الفترة التي تغطيها التوقعات، في ضوء افتراضات السياسات الحالية بخصوص الإيراد من الضرائب والمصادر الأخرى، مع البقاء ضمن قيود الدَّين. يركز هذا البعد على مقدرة الجهة على الحفاظ على – أو تغيير – حجم ونوعية الخدمات التي تقدمها أو برامج الاستحقاق التي توفرها. كما يركز أيضًا على ما إذا كانت الجهة عرضة لعوامل معينة مثل مدى رغبة المتلقين والمستفيدين لقبول أي تخفيضات في	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
willingness of recipients and beneficiaries to accept reductions in services and entitlements or vulnerable because it does not have the ability to determine or vary service levels, for example where another level of government determines the level of services to be provided.	الخدمات والمستحقات، أو ما إذا كانت عرضة للتأثر لأنها لا تملك المقدرة على تحديد أو تغيير مستويات الخدمات. على سبيل المثال، عندما يحدد مستوى آخر من الحكومة مستوى الخدمات المقدمة.		
32. By reflecting the impact of current policy assumptions on revenue from taxation and other sources, and on debt, long-term fiscal sustainability information can present the amounts available for the provision of goods and services. Users can contrast this information with the entity's service delivery commitments, and thereby evaluate the sustainability of the provision of services.	32. يمكن عن طريق بيان تأثير افتراضات السياسات الحالية على الإيراد من الضرائب ومن مصادر أخرى وعلى الديون، أن تعرض معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل المبالغ المتاحة لتقديم السلع والخدمات. يمكن للمستخدمين مقارنة هذه المعلومات مع ارتباطات الجهة بتقديم الخدمات، ومن ثم تقويم استدامة تقديم الخدمات.	لا	
33. A factor to consider in making such comparisons is the extent to which expenditure on certain programs is likely to increase more steeply than the overall levels of expenditure of the entity. This may be because the number of beneficiaries is projected to increase for a particular program or because costs associated with certain programs, such as healthcare, are projected to increase more quickly than the general inflation rate. For example, due to demographic and technological changes, the cost of healthcare as a proportion of overall government expenditures might be projected to increase over the period of projections.	33. من العوامل التي يتعين أخذها في الحسبان عند إجراء هذه المقارنات هو المدى الذي يحتمل أن تزيد فيه النفقات على برامج معينة بشكل حاد مقارنة بالمستويات الكلية لنفقات الجهة. وقد يكون هذا بسبب توقع ارتفاع عدد المستفيدين من برنامج معين أو توقع ارتفاع التكاليف المرتبطة ببرامج معينة، مثل الرعاية الصحية، بسرعة أكبر من معدل التضخم العام. على سبيل المثال، قد يكون من المتوقع ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية كنسبة من النفقات الحكومية الكلية على مدى الفترة التي تغطيها التوقعات بسبب التغيرات الديموغرافية والتقنية.	لا	
34. For capital intensive activities the service dimension also involves an assessment of the useful lives and	34. بالنسبة للأنشطة التي تتطلب رأسمال كبير، يشمل بُعد الخدمات أيضاً تقويماً للأعمار الإنتاجية ودورات إحلال	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
replacement cycles of items of property, plant, and equipment	بنود العقارات والآلات والمعدات.		
Revenue Dimension	**بُعْد الإيراد**		
35. The revenue dimension considers taxation levels and other revenue sources over the period of the projections, given current policy assumptions on the provision of services to recipients and entitlements for beneficiaries, while remaining within debt constraints. This dimension focuses attention on the capacity of an entity to vary existing taxation levels or other revenue sources or introduce new revenue sources. It also focuses attention on factors such as whether the entity is vulnerable to the unwillingness of taxpayers to accept increases in taxation levels, and the extent of its dependence upon revenue sources outside its control or influence.	35. يأخذ بُعد الإيراد في الحسبان مستويات الضريبة ومصادر الإيرادات الأخرى على مدى الفترة التي تغطيها التوقعات، في ضوء افتراضات السياسات الحالية المتعلقة بتقديم الخدمات للمتلقين ودفع المستحقات للمستفيدين، في حين يبقى ضمن قيود الدَّين. ويركز هذا البعد على قدرة الجهة على تغيير مستويات الضريبة الحالية أو مصادر الإيرادات الأخرى أو تقديم مصادر جديدة للإيرادات. كما يركز على عوامل معينة مثل ما إذا كانت الجهة عرضة لعدم رغبة دافعي الضرائب في قبول أي زيادة في مستويات الضريبة، ومدى اعتمادها على مصادر إيرادات خارج نطاق سيطرتها أو تأثيرها.	لا	
36. An example of an indicator of the revenue dimension is the proportion of total revenues that are received from entities at other levels of government or from international organizations For example, a local government entity may be able to maintain or increase property taxes, but be partially dependent upon a mixture of general grants and specific grants from national and/or state governments. As policies for the provision of services and for managing debt are projected, the level of revenue required to fund such policies can be presented. This information assists users in assessing the entity's ability to maintain or	36. من الأمثلة على مؤشر بعد الإيراد هو نسبة إجمالي الإيرادات التي تُستلم من الجهات عند مستويات أخرى في الحكومة أو من المنظمات الدولية. على سبيل المثال، قد تكون جهة، هي حكومة محلية، قادرة على الحفاظ على ضريبة العقارات أو زيادتها، لكنها تعتمد جزئيا على خليط من المنح العامة والمنح المحددة الغرض من الحكومة الوطنية و/أو حكومة الولاية. ويمكن تحديد مستوى الإيراد اللازم لتمويل السياسات الخاصة بتوفر الخدمات وإدارة الديون في ضوء توقع تلك السياسات. وتساعد هذه المعلومات المستخدمين في تقويم قدرة الجهة على الحفاظ على مستويات إيراداتها أو زيادتها، ومن ثم تقويم استدامة مصادر الإيرادات الخاصة بها.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
increase its levels of revenue and thereby in evaluating the sustainability of its sources of revenue.			
37. Generally, an entity, which has a limited ability to vary levels of revenue from taxation and other sources, is likely to be highly dependent upon funding decisions by entities at other levels of government. If inter-governmental transfers have constitutional or other legal underpinning, this may make the entity less susceptible to sudden adverse funding decisions by other entities and therefore increase the probability of continuing to receive stable revenues. This information assists users in assessing the entity's vulnerability to decisions outside its control.	37. بصفة عامة، فإنه من المرجح أن تعتمد الجهة التي تملك قدرة محدودة على تغيير مستويات الإيراد من الضرائب والمصادر الأخرى، بشكل كبير على قرارات التمويل التي تتخذها الجهات عند مستويات أخرى في الحكومة. وإذا كانت التحويلات فيما بين الحكومة تستند إلى أساس دستوري أو أساس نظامي آخر، فإن هذا الأمر يمكن أن يجعل الجهة أقل عرضة لقرارات التمويل السلبية المفاجئة التي تتخذها الجهات الأخرى، ويزيد من ثم من احتمال الاستمرار في الحصول على إيراد مستقر. وتساعد هذه المعلومات المستخدمين في تقويم قابلية تأثر الجهة بالقرارات الخارجة عن نطاق سيطرتها.	لا	
Debt Dimension	**بُعْد الدَّين**		
38. The debt dimension considers debt levels over the period of the projections, given current policy assumptions on the provision of services to recipients and entitlements for beneficiaries, and revenue from taxation and other sources. This dimension focuses attention on the capacity of the entity to meet its financial commitments as they come due or to refinance or increase debt as necessary. It also focuses attention on whether the entity is vulnerable to market and lender confidence and interest rate risk.	38. يأخذ بُعْد الدَّين في الحسبان مستويات الدَّين على مدى الفترة التي تغطيها التوقعات، نظراً لافتراضات السياسات الحالية بشأن تقديم الخدمات للمتلقين ودفع الاستحقاقات للمستفيدين، والإيراد من الضرائب وغيرها من المصادر. يركز هذا البعد على قدرة الجهة على الوفاء بارتباطاتها المالية عند استحقاقها أو قدرتها على إعادة تمويل الدَّين أو زيادته حسب الضرورة. كما يركز هذا البعد أيضاً على ما إذا كانت الجهة عرضة للتأثر بالسوق وثقة المقرضين ومخاطر معدلات الفائدة.		
39. The level of net debt is important for an assessment of the debt dimension, as, at any reporting date, it represents the amount expended on the past provision of goods and services that has to be financed in the	39. يعتبر مستوى صافي الدَّين عاملاً مهماً في تقويم بعد الدَّين، حيث إنه يمثل – في أي تاريخ تقرير – المبلغ الذي تم إنفاقه على تقدم السلع والخدمات في الماضي والذي يتعين تمويله في المستقبل. لذلك، من المرجح	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
future. Therefore, this indicator is likely to be relevant for many entities by projecting current policy assumptions for the provision of goods and services, and for revenue from taxation and other sources, projected levels of net debt can be presented. This information assists users in assessing the entity's ability to meet its financial commitments as they come due or to maintain, refinance or increase its levels of debt and thereby evaluate the sustainability of the entity's debt.	أن يكون هذا المؤشر ملائماً للعديد من الجهات في توقع افتراضات السياسات الحالية المتعلقة بتقديم السلع والخدمات، والإيراد من الضرائب والمصادر الأخرى، بما يمكن من عرض المستويات المتوقعة لصافي الدَّين. تساعد هذه المعلومات المستخدمين في تقويم قدرة الجهة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها أو قدرتها على الحفاظ على مستويات الدَّين الخاصة بها أو إعادة تمويلها أو زيادتها، ومن ثم تقويم استدامة ديون الجهة.		
40. At national levels a factor to consider in presenting such projections is whether to distinguish between: (a) the primary balance, which is total projected government spending, excluding interest payable on debt, minus tax revenues, and (b) the overall balance, which is the primary balance including outflows related to interest payable on debt. At sub-national levels or for international organizations the focus may be on net debt as a percentage of total revenues. Increases in this indicator show that an increasing proportion of revenues will be required for debt servicing, thereby diverting resources from service delivery, and that the projected level of an entity's debt may be unsustainable.	40. من العوامل التي يتعين أخذها في الحسبان على المستوى الوطني في عرض مثل هذه التوقعات هو ما إذا كان يتعين التمييز بين: (أ) الرصيد الأساسي، وهو إجمالي النفقات الحكومية المتوقعة، باستثناء الفوائد المستحقة على الدَّين ناقصاً الإيراد الضريبي، و (ب) الرصيد الكلي، وهو الرصيد الأساسي بما في ذلك التدفقات الخارجة المتعلقة بالفائدة المستحقة على الدَّين. أما على المستويات دون المستوى الوطني أو فيما يخص المنظمات الدولية، فقد يكون التركيز على صافي الدَّين كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات. تظهر الزيادات في هذا المؤشر أن نسبة متزايدة من الإيرادات سوف تكون مطلوبة لخدمة الدَّين ومن ثم تحويل الموارد عن تقديم الخدمات، كما يظهر أن المستوى المتوقع من ديون الجهة قد يكون غير مستدام.	لا	
Principles and Methodologies	المبادئ والمنهجيات		
Updating Projections and Frequency of Reporting	تحديث التوقعات ودورية التقرير		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
41. While regular updates are desirable, this RPG acknowledges that annual updating may not be realistic for all entities. However, there is generally an inverse relationship between the robustness of assumptions on which projections are made and the amount of time since they were made. During periods of global financial volatility, the risk of projections made some time before the reporting date becoming outdated increases, with a consequent reduction of the ability of such information to meet the objectives of accountability and decision-making. In this situation, an entity should consider updating its projections on a more frequent basis. An entity should also consider updating its projections after significant or major unexpected events such as natural disasters or other emergencies.	41. بالرغم من أن التحديثات المنتظمة هي أمر مرغوب فيه، إلا أن إرشادات الممارسات الموصى بها هذه تقر بأن التحديث السنوي قد لا يكون أمراً واقعياً لجميع الجهات. مع ذلك، توجد عموماً علاقة عكسية بين قوة الافتراضات التي يستند إليها في صياغة التوقعات ومقدار الوقت المنقضي من تاريخ عمل تلك الافتراضات. خلال فترات التقلبات المالية العالمية، تزداد خطورة أن تصبح التوقعات التي وضعت قبل فترة معينة من تاريخ التقرير متقادمة، مع ما يترتب على ذلك من تدني مقدرة تلك المعلومات على تحقيق أهداف المساءلة واتخاذ القرارات. في هذه الحالة، يتعين أن تنظر الجهة في تحديث توقعاتها بدورية أكثر. ويتعين أن تَنظر الجهة أيضاً في تحديث توقعاتها بعد وقوع أحداث غير متوقعة مهمة أو رئيسة مثل الكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ الأخرى.	لا	
Impact of Legal Requirements and Policy Frameworks	**تأثير المتطلبات النظامية وأطر السياسات**		
42. In some jurisdictions, a legal or regulatory framework that applies at the national or state level or through international arrangements governs reporting long-term fiscal sustainability information. There may also be legal requirements for local government. These might include balanced budget requirements. These requirements are likely to specify or otherwise affect the principles, assumptions and methodologies an entity should use in calculating and disclosing its projections.	42. في بعض الدول، يحكم التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل إطار نظامي أو تنظيمي ينطبق على مستوى الوطني أو مستوى الولايات أو من خلال ترتيبات دولية. وقد تكون هناك أيضاً متطلبات نظامية للحكومة المحلية. وقد تشمل هذه المتطلبات متطلبات توازن الموازنة. ومن المرجح أن تحدد هذه المتطلبات أو تؤثر في المبادئ والافتراضات والمنهجيات التي يتعين أن تستخدمها الجهة في احتساب توقعاتها والإفصاح عنها.	لا	
Current Policy, Demographic and Economic Assumptions	**افتراضات السياسات الحالية والافتراضات الديموغرافية والاقتصادية**		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
43. Where flows for particular programs and activities are individually modeled, the policy assumptions should be based on the continuation of current legislation or regulation with departures where appropriate. Those assumptions (referred to as "current policy assumptions") should be applied consistently through-out the entire projection period. The starting point for current policy assumptions should be legislation or regulation currently in force. However, there may be instances where a departure from current legislation or regulation may be appropriate, for example: a. Where changes to current legislation or regulation have been enacted before the reporting date, and where those changes have a specific implementation date within the time horizon of the projections; b. Where the provisions in current legislation or regulation are internally inconsistent; or c. Where current legislation or regulation has a termination date, e.g. "sunset provisions".	43. حينما تُخطط التوقعات المتعلقة بتدفقات برامج وأنشطة معينة بشكل فردي، يتعين أن تبنى افتراضات السياسات على استمرار الأنظمة أو اللوائح الحالية مع الخروج عنها عندما يكون ذلك مناسباً. ويتعين تطبيق هذه الافتراضات (المشار إليها باسم "افتراضات السياسات الحالية") بشكل متسق خلال فترة التوقع كاملة. ويتعين أن تكون نقطة البداية في افتراضات السياسات الحالية هي الأنظمة أو اللوائح سارية المفعول حالياً. مع ذلك، قد تكون هناك حالات يمكن أن يعتبر فيها الخروج عن الأنظمة أو اللوائح الحالية أمراً مناسباً، على سبيل المثال: أ. حينما تُسن التغييرات على الأنظمة أو اللوائح الحالية قبل تاريخ التقرير، وحينما يكون لهذه التغييرات تاريخ تنفيذ محدد ضمن الأفق الزمني للتوقعات؛ أو ب. حينما تكون الأحكام في الأنظمة أو اللوائح الحالية غير متسقة داخليا؛ أو ج. حينما يكون للأنظمة أو اللوائح الحالية تاريخ انتهاء، مثل، "أحكام وقف السريان".	لا	
44. Current policy assumptions may be affected by legal changes that have been enacted before the reporting date, which have a specific implementation date within the time horizon of the projections. In these circumstances, assuming current legislation or regulation remains in force for the entire projection period will not be appropriate.	44. قد تتأثر افتراضات السياسات الحالية بالتغييرات النظامية التي تُسن قبل تاريخ التقرير، والتي يكون لها تاريخ تنفيذ محدد ضمن الأفق الزمني للتوقعات. في هذه الظروف، يكون افتراض أن الأنظمة أو اللوائح الحالية لا تزال سارية المفعول خلال فترة التوقع كاملة هو افتراض غير مناسب.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
45. An example of current legislation or regulation that is internally inconsistent is a social security program, which has legal provisions that make it unlawful to make payments once an earmarked fund is exhausted, although entitlements of beneficiaries will continue after the exhaustion of that fund. Assuming that the fund will not meet obligations once it is exhausted might reflect a strict legal position, but an entity may need to assess whether the presentation of projections on such a basis underestimates projected outflows and therefore the extent of the fiscal challenge facing the social security program. In this situation, an entity may calculate its projections based on current policy assumptions despite legal restrictions.	45. من الأمثلة على الأنظمة أو اللوائح الحالية غير المتسقة داخلياً وجود برنامج ضمان اجتماعي يشتمل على أحكام نظامية تجعل من غير النظامي تقديم دفعات بعد استنفاد الصندوق المخصص، على الرغم من استمرار مستحقات المستفيدين بعد استنفاد ذلك الصندوق. كما أن افتراض أن الصندوق لن يفي بالواجبات بعد استنفاده قد يعكس موقفاً نظامياً صارماً، لكن قد تحتاج الجهة لتقويم ما إذا كان عرض التوقعات استناداً إلى مثل ذلك الأساس سوف يؤدي إلى تقدير التدفقات الخارجة المتوقعة بأقل من قيمتها، وسيقلل من ثم من تقدير مدى التحدي الذي يواجه برنامج الضمان الاجتماعي بفعل التنظيم المالي. في هذه الحالة، يمكن أن تحسب الجهة توقعاتها بناءً على افتراضات السياسات الحالية رغم القيود النظامية.	لا	
46. Current legislation or regulation may have a termination date, e.g., sunset provisions, whereby it terminates after a specific period. In many cases, there may be a strong probability that similar programs will replace such programs. Adopting a strict legal termination principle could underestimate projected outflows, and therefore impair the usefulness of the information.	46. قد يكون للأنظمة أو اللوائح الحالية تاريخ انتهاء معين، مثل أحكام وقف السريان التي تنتهي بموجبها بعد فترة محددة. وقد يكون هناك في كثير من الحالات احتمال قوي بأن يتم إحلال برامج مماثلة محل هذه البرامج. ويمكن أن يؤدي تطبيق مبدأ إنهاء نظامي صارم إلى تقدير التدفقات الخارجة المتوقعة بأقل مما يجب، ومن ثم انخفاض منفعة المعلومات.	لا	
Approach to revenue inflows	*مدخل تطوير التوقعات المتعلقة بتدفقات الإيرادات*		
47. Significant revenue inflows from taxation and other sources, such as inter- governmental transfers, may be individually modeled based on current policy	47. يمكن أن تُخطط التوقعات المتعلقة بالتدفقات الداخلة للإيرادات المهمة من الضرائب وغيرها من المصادر، مثل التحويلات فيما بين الحكومة، بشكل فردي بناءً على	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
assumptions. Significant sources of taxation and other revenue inflows that are not modeled individually are projected to grow (or diminish) in relation to a variable such as gross domestic product (GDP) or a specified inflation index.	افتراضات السياسات الحالية. ويتوقع أن تنمو (أو تتقلص) المصادر المهمة للضرائب وتدفقات الإيراد الداخلة الأخرى التي لم تُتوقع بشكل فردي فيما يتعلق بمتغير معين مثل إجمالي الناتج المحلي (GDP) أو مؤشر تضخم محدد.		
48. Other revenue inflows, such as royalties from natural resources, may also be projected to grow in line with GDP or an index. They may also be individually modeled to address specific circumstances, such as when the natural resource is expected to be depleted.	48. يمكن أيضاً توقع نمو تدفقات الإيراد الداخلة الأخرى، مثل رسوم امتياز من الموارد الطبيعية، بما يتماشى مع إجمالي الناتج المحلي أو مؤشر محدد. ويمكن أيضاً أن تُخطط بشكل فردي لمعالجة ظروف محددة مثلاً عند توقع استنفاد الموارد الطبيعية.	لا	
Approach to Age-Related and Non-Age-Related Programs	*مدخل تطوير التوقعات المتعلقة بالبرامج المرتبطة بالعمر وغير المرتبطة بالعمر*		
49. Age-related programs are often subject to eligibility criteria such as age and other demographic factors. In making projections, programs and activities that are age-related may be distinguished from non-age- related programs. Age-related programs may be individually modeled while non-age-related programs may be projected to increase in line with other variables, such as GDP, or to be constant in real terms. Such an approach to non-age-related programs provides some flexibility, as it allows above GDP/real terms increases in some programs and activities to be offset by lower increases or spending declines in other areas.	49. غالباً ما تخضع البرامج المرتبطة بالعمر لمعايير أهلية مثل العمر والعوامل الديموغرافية الأخرى. وعند صياغة التوقعات، يمكن تمييز البرامج والأنشطة المرتبطة بالعمر عن البرامج غير المرتبطة بالعمر. ويمكن أن تخطط التوقعات المتعلقة بالبرامج المرتبطة بالعمر بشكل فردي، في حين قد يتوقع أن تزداد البرامج غير المرتبطة بالعمر مع التغير في المتغيرات الأخرى، مثل إجمالي الناتج المحلي، أو يتوقع أن تكون ثابتة بأرقام حقيقية. ويوفر هذا المدخل لتطوير التوقعات المتعلقة بالبرامج غير المرتبطة بالعمر قدراً من المرونة، حيث يسمح بمقاصة الزيادات الناتجة في بعض البرامج والأنشطة بسبب التغيرات في إجمالي الناتج المحلي/الأرقام الحقيقية، بزيادات أقل أو بانخفاضات في الإنفاق في مجالات أخرى.	لا	
Demographic and Economic Assumptions	*الافتراضات الديموغرافية والاقتصادية*		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
50. Demographic assumptions are likely to include fertility, mortality and migration rates, and workforce participation rates. Economic assumptions are likely to include economic growth rates and inflation. Other economic assumptions may include environmental factors, such as the impact of the depletion and degradation of ecosystems and the depletion of water and finite natural resources on economic growth.	50. من المرجح أن تتضمن الافتراضات الديموغرافية نسبة المواليد ونسبة الوفيات ومعدلات الهجرة ومعدلات مشاركة القوى العاملة. ومن المرجح أن تتضمن الافتراضات الاقتصادية معدلات النمو الاقتصادي والتضخم. ويمكن أن تتضمن الافتراضات الاقتصادية الأخرى عوامل بيئية، مثل تأثير استنزاف وتدهور النظم البيئية ونضوب المياه والموارد الطبيعية المحدودة على النمو الاقتصادي.	لا	
Reasonableness of Assumptions	*معقولية الافتراضات*		
51. Projections of inflows and outflows should be based on current policy assumptions and economic and demographic assumptions, which are reasonable in the context of the factors discussed in paragraph 18.	51. يتعين أن تستند توقعات التدفقات الداخلة والخارجة إلى افتراضات السياسات الحالية والافتراضات الاقتصادية والديموغرافية، التي تعتبر معقولة في سياق العوامل التي تمت مناقشتها في الفقرة 18.	لا	
Inflation and Discount Rates	**التضخم ومعدلات الخصم**		
52. There are two main approaches to incorporating the effect of price inflation in projections. Inflation may be taken into account in making projections or projections may be made at current prices (i.e. prices prevailing at the reporting date). If the projections include inflation, then the discount rate should also include inflation. If the projections are at current prices, the discount rate should exclude inflation	52. هناك مدخلان رئيسان لتضمين أثر تضخم الأسعار في التوقعات. ويمكن أخذ التضخم في الحسبان عند عمل التوقعات أو يمكن عمل التوقعات بالأسعار الحالية (أي الأسعار السائدة في تاريخ التقرير). وإذا كانت التوقعات تشتمل على التضخم، فإن معدل الخصم أيضاً يتعين أن يشتمل على التضخم. أما إذا كانت التوقعات بالأسعار الحالية، فإن معدل الخصم يتعين أن يستبعد التضخم.	لا	
Sensitivity Analysis	**تحليل الحساسية**		
53. Many assumptions on which projections are based are inherently uncertain. In some cases, small changes in	53. إن العديد من الافتراضات التي تبنى عليها التوقعات غير مؤكدة بطبيعتها. وفي بعض الحالات، يمكن أن يكون	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
variables can have significant impacts on the projections. The use of sensitivity analysis will help users to understand the impact of significant changes in demographic and economic assumptions on the projections.	للتغييرات القليلة في المتغيرات تأثيرات مهمة على التوقعات. وسيساعد استخدام تحليل الحساسية المستخدمين على فهم تأثير التغيرات المهمة في الافتراضات الديموغرافية والاقتصادية على التوقعات.		
Disclosures	الإفصاحات		
54. The entity should disclose information that enables users of its long-term fiscal sustainability information to assess the projected long-term fiscal sustainability of the entity. An entity should make any additional disclosures necessary to meet the objectives of financial reporting.	54. يتعين على الجهة أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل على تقويم الاستدامة المالية طويلة الأجل المتوقعة للجهة. ويتعين أن تقدم الجهة أي إفصاحات إضافية تكون ضرورية لتحقيق أهداف التقارير المالية.	لا	
55. An entity should disclose the following information: a. The name of the entity; b. The financial statements to which the long-term fiscal sustainability information relates; c. Where different, the names of the entities within the reporting boundary for long-term fiscal sustainability information that are different to those for the financial statements; d. Where the entity is a controlled entity, the identity of the controlling entity; e. The date at which a full set of projections was made; f. The basis and timing of subsequent updating of that full set of projections; and g. When an entity uses projections and indicators prepared by other entities or from other sources of	55. يتعين أن تفصح الجهة عن المعلومات التالية: أ. اسم الجهة؛ ب. القوائم المالية التي ترتبط بها معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل؛ و ج. حينما تكون الجهات المشمولة بمعلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل مختلفة عن الجهات المشمولة بالقوائم المالية، أسماء الجهات ضمن حدود تقرير معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل والتي تختلف عن الجهات المشمولة بالقوائم المالية؛ و د. حينما تكون الجهة هي جهة مسيطر عليها، هوية الجهة المسيطرة؛ و هـ. التاريخ الذي وضعت فيه مجموعة كاملة من التوقعات؛ و. أساس وتوقيت التحديث اللاحق لتلك المجموعة الكاملة من التوقعات؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
information, the names of those entities or other sources, and the information that has been used.	ز. عندما تستخدم الجهة توقعات ومؤشرات معدَّة من قبل جهات أخرى أو من مصادر أخرى للمعلومات، أسماء تلك الجهات أو المصادر الأخرى، والمعلومات التي استُخدمت.		
56. The narrative discussion of the projections should include disclosure of the following information: a. The sources of significant revenue inflows from taxation and other sources; b. An overview of the current policy assumptions for significant revenue inflows from taxation and other sources, such as taxation threshold levels and allowances; c. The sources of significant outflows including capital expenditure; d. An overview of the current policy assumptions for the significant outflows including capital expenditure; e. Whether the projections are modeled individually or in aggregate; f. An explanation of the changes in projections between reporting dates and the reasons for those changes; g. An explanation that projections are not forecasts and that it is unlikely that projections over the specified time horizon will match the actual outcome and the extent of the difference will depend upon a range of factors, including the	56. يتعين أن تتضمن المناقشة السردية للتوقعات الإفصاح عن المعلومات التالية: أ. مصادر تدفقات الإيرادات الداخلة المهمة من الضرائب ومصادر أخرى؛ و ب. نظرة على افتراضات السياسات الحالية فيما يخص التدفقات الداخلة المهمة للإيرادات من الضرائب والمصادر الأخرى، مثل مستويات الدخول الخاضعة للضريبة والبنود التي تحسم من الوعاء الضريبي؛ و ج. مصادر التدفقات الخارجة المهمة بما في ذلك النفقات الرأسمالية؛ و د. نظرة على افتراضات السياسات الحالية فيما يخص التدفقات الخارجة المهمة بما في ذلك النفقات الرأسمالية؛ و هـ. ما إذا كانت التوقعات تُخطط بشكل فردي أو بشكل مجمع؛ و و. شرح للتغيرات في التوقعات بين تواريخ القوائم المالية وأسباب تلك التغيرات؛ و ز. توضيح يفيد بأن التوقعات هي ليست تقديرات وأنه من غير المحتمل أن تطابق التوقعات على مدى أفق زمني محدد النتيجة الفعلية، وأن مدى الاختلاف يعتمد على مجموعة من العوامل، بما في ذلك الإجراءات المستقبلية للجهة في مواجهة أي تحديات مالية محددة؛	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى	نص الفقرة	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
future actions of the entity in meeting any identified fiscal challenge; h. An explanation of any modifications of formats between reporting periods and the reasons for such changes; i. The time horizon used for the projections and the reasons for selecting that time horizon; and j. Where an entity changes the time horizon from that used in the previous reporting period, the reason for such a change.	ح. توضيح أية تعديلات في الشكل بين فترات التقرير وأسباب تلك التغيرات؛ و ط. الأفق الزمني المستخدم للتوقعات وأسباب اختيار ذلك الأفق الزمني؛ و ي. عندما تغير الجهة الأفق الزمني عن ذلك المستخدم في فترة التقرير السابقة، سبب ذلك التغيير.		
57. The narrative discussion of the dimensions of long-term fiscal sustainability should include disclosure of the following information: a. An analysis of significant changes in the indicators compared with those of the previous reporting period; b. Changes in the indicators used to report long-term fiscal sustainability information from the previous reporting period, and the reasons for such changes; and c. Where an entity uses indicators that are based on amounts derived from non-IPSAS-based information and the indicators affected.	57. يتعين أن تتضمن المناقشة السردية لأبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل الإفصاح عن المعلومات التالية: أ. تحليل التغيرات المهمة في المؤشرات مقارنة مع تلك التغيرات في فترة التقرير السابقة؛ و ب. التغيرات في المؤشرات المستخدمة في التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل مقارنة بفترة التقرير السابقة، وأسباب تلك التغيرات؛ و ج. حينما تستخدم الجهة مؤشرات مبنية على المبالغ المشتقة من معلومات غير مبنية على معايير المحاسبة للقطاع العام والمؤشرات التي تتأثر بها.	لا	
58. An entity should disclose the principles, assumptions and methodology that underpin the projections including the following information: a. Key aspects of governing legislation and regulation;	58. يتعين أن تفصح الجهة عن المبادئ والافتراضات والمنهجية التي تقوم عليها التوقعات بما في ذلك المعلومات التالية: أ. الجوانب الرئيسة في الأنظمة واللوائح التي تنطبق على الجهة؛ و	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص الفقرة	نص ورقم الفقرة كما وردت فى إرشادات الممارسات الموصى بها الموصى
		ب. سياسة الاقتصاد الكلي وأطر التنظيم المالي ذات الصلة، بما في ذلك تفاصيل أماكن الوصول إلى التقارير الأخرى المتاحة للعموم بشأن هذه السياسات والأطر، بما في ذلك الوثائق خارج نطاق التقارير المالية ذات الغرض العام؛ و ج. افتراضات السياسات الحالية الرئيسة والافتراضات الديموغرافية والاقتصادية الرئيسة التي تقوم عليها التوقعات؛ و د. سياستها في مراجعة وتحديث افتراضات السياسات الحالية والافتراضات الديموغرافية والاقتصادية؛ و هـ. توضيح أي من افتراضات السياسات الحالية المهمة التي تخرج عن الأنظمة أو اللوائح الحالية؛ و و. توضيح التغييرات المهمة في المبادئ والافتراضات والمنهجيات عن فترة التقرير السابقة، وطبيعة ومدى هذه التغييرات، وأسباب تلك التغييرات؛ و ز. نتائج أي تحليلات للحساسية يمكن أن يكون لها تأثير مهم على التوقعات؛ و ح. معدلات الخصم المطبقة والأساس الذي استُخدم لتحديد معدل الخصم؛ و ط. المدخل المطُبق لتضمين التضخم في التوقعات وسبب تطبيق هذا المدخل.	b. Underlying macro-economic policy and fiscal frameworks, including details of where other publicly available reports on these policies and frameworks can be accessed, including documents outside the GPFRs; c. The key current policy assumptions and the key demographic and economic assumptions that underpin the projections; d. Its policy for reviewing and updating current policy assumptions and, demographic and economic assumptions; e. An explanation of any significant current policy assumptions that depart from current legislation or regulation; f. An explanation of significant changes in the principles, assumptions and methodologies from the previous reporting period, the nature and extent of these changes, and the reasons for such changes g. The results of any sensitivity analyses that could have a significant impact on the projections; h. The discount rates applied and the basis on which the discount rate has been determined; and i. The approach to inflation and the reason for this approach.

4. ملحق (أ): المصطلحات الواردة في هذه الإرشادات للممارسات الموصى بها والمعّرفة في معايير المحاسبة للقطاع العام

A Appendix		ملحق أ	
Terms in this RPG Defined in IPSASs		المصطلحات الواردة في إرشادات الممارسات الموصى بها هذه والمعّرفة في معايير المحاسبة للقطاع العام	
Term	Definition	التعريف	المصطلح
Assets	Resources controlled by an entity as a result of past events and from which future economic benefits or service potential are expected to flow to the entity.	هي الموارد التي تسيطر عليها الجهة نتيجة أحداث سابقة، ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة للجهة.	الأصول
Cash	Comprises cash on hand and demand deposits.	يشمل النقد فى الصندوق والودائع تحت الطلب.	النقد
Cash equivalents	Short-term, highly liquid investments that are readily convertible to known amounts of cash and which are subject to an insignificant risk of changes in value.	هي استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تكون قابلة للتحويل بسهولة إلى مبالغ نقدية بقيم معلومة، وتكون مخاطر التغير في قيمتها غير مهمة.	معادلات النقد
Controlled entity	An entity, including an unincorporated entity such as a partnership, which is under the control of another entity (known as the controlling entity).	هي جهة، بما في ذلك جهة غير ذات شخصية اعتبارية مثل شركة تضامنية، تخضع لسيطرة جهة أخرى (تعرف باسم الجهة المسيطرة).	جهة مسيطر عليها
Controlling entity	An entity that has one or more controlled entities.	الجهة التي لديها واحدة أو أكثر من الجهات المسيطر عليها.	الجهة المسيطرة
General government sector	Comprises all organizational entities of the general government as defined in statistical bases of financial reporting.	يشمل جميع الجهات المكونة للحكومة العامة كما هي محددة في الأسس الإحصائية للتقرير المالي.	قطاع الحكومة العامة
Liabilities	Present obligations of the entity arising from past events, the settlement of which is expected to result in an outflow from the entity of resources embodying economic benefits or service potential.	الواجبات الحالية للجهة الناتجة عن أحداث سابقة، والتي من المتوقع أن تؤدي تسويتها إلى تدفق خارج لموارد الجهة تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة.	الالتزامات
Reporting date	The date of the last day of the reporting period to which the financial statements relate.	تاريخ آخر يوم للفترة التي تغطيها القوائم المالية/يغطيها التقرير.	تاريخ التقرير/ تاريخ القوائم المالية
Revenue	The gross inflow of economic benefits or service potential during the reporting period when those inflows result in an increase in net assets/ equity, other than increases relating to contributions from owners.	إجمالي التدفقات الداخلة من المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة خلال الفترة المشمولة بالقوائم المالية عندما ينتج عن تلك التدفقات الداخلة زيادة في صافي الأصول/ حقوق الملكية، بخلاف الزيادة التي تنتج من المساهمات المقدمة من قبل الملاك.	الإيراد

5. ملحق (ب): العلاقة بين أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل

Appendix B	ملحق ب
Relationships Between the Dimensions of Long-Term Fiscal Sustainability	العلاقة بين أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل
This Appendix illustrates the two aspects (capacity and vulnerability) of each of the three dimensions and the relationship between the three dimensions.	يوضح هذا الملحق جانبي (القدرة وقابلية التأثر) لكل من الأبعاد الثلاثة والعلاقة بين الأبعاد لثلاثة.
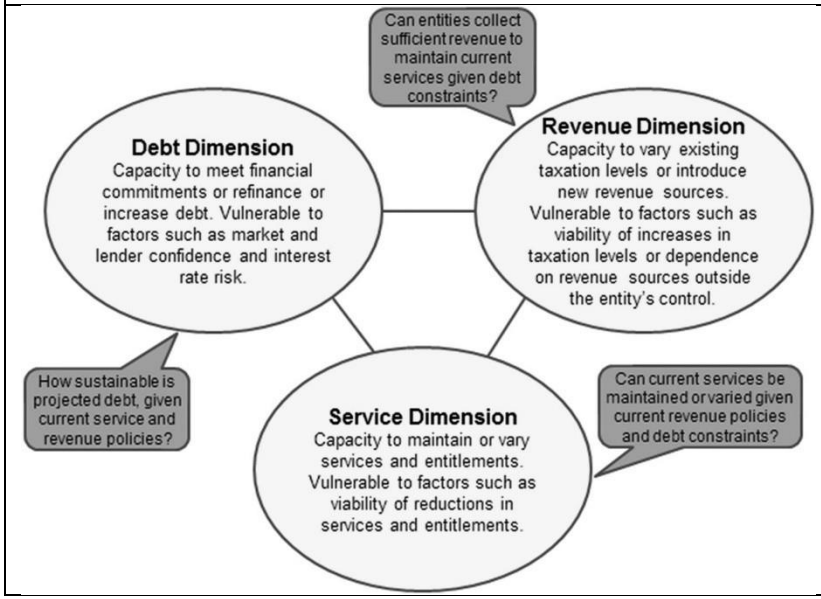	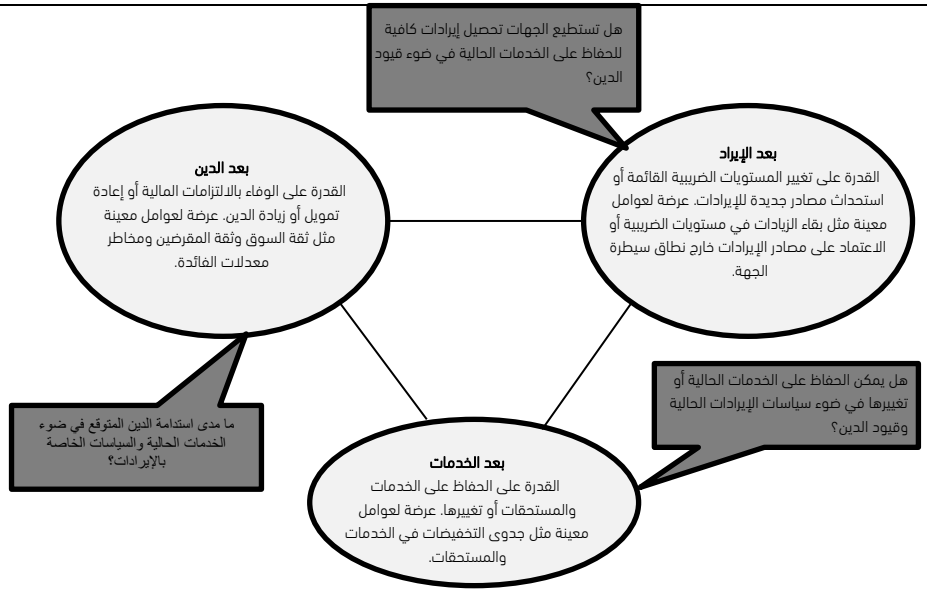

6. ملحق (ج): قائمة المؤشرات

Appendix C	ملحق ج
Glossary of Indicators	**قائمة المؤشرات**
This Appendix lists examples of indicators. It is not intended to be an exhaustive list.	يورد هذا الملحق أمثلة على المؤشرات. ولا يقصد بأن تكون هذه الأمثلة هي قائمة شاملة.
Government Finance Statistics Reporting Guidelines	**إرشادات التقرير عن إحصاءات مالية الحكومة**
Where an indicator includes a defined term, that term is shown in italics and its definition is shown after the indicators. **Gross debt, total:** Total gross debt—often referred to as "total debt" or "total debt liabilities"—consists of all *liabilities* that are *debt instruments*. A debt instrument is defined as a financial claim that requires payment(s) of interest and/or principal by the debtor to the creditor at a date, or dates, in the future. [4] **Net debt:** Net debt is calculated as gross debt minus *financial assets* corresponding to *debt instruments*.[4] **Net financial worth:** Net financial worth of an *institutional unit* (or grouping of units) is the total value of its financial assets minus the total value of its *outstanding liabilities*.[1] **Net worth:** Net worth of an *institutional unit* (or grouping of units) is the total value of its assets minus the total value of its *outstanding liabilities*.[4] **Overall balance:** This term corresponds to the GFS 1986 terminology of "Overall Deficit/Surplus," which is defined as revenue plus grants received less expenditure less "lending minus repayments." The balance so defined is equal (with an opposite sign) to the sum of net borrowing by the government, plus the net decrease in government cash, deposits, and securities held for liquidity purposes. The basis of this balance concept is that government policies are held to be deficit- or surplus-creating, and thus the revenue or expenditures associated with these policies are "above the line. Borrowing or a rundown of liquid assets, however, is deficit financing or "below the line." It should be noted that the term "lending minus repayments "included above the line	عندما يتضمن المؤشر مصطلحاً معرفاً، يظهر ذلك المصطلح بخط مائل ويظهر تعريفه بعد المؤشرات. **مجموع إجمالي الديون**: يتكون مجموع إجمالي الدَّين -الذي يشار إليه غالباً بـ "إجمالي الدَّين" أو "إجمالي التزامات الدَّين" -من جميع *الالتزامات* التي هي عبارة عن *أدوات الدَّين*. وتعرف أداة الدَّين بأنها مطالبة مالية تتطلب دفعة (دفعات) من الفائدة و/أو المبلغ الأصلي بواسطة المدين إلى الدائن في تاريخ أو تواريخ مستقبلية. [1] **صافي الدَّين:** يحتسب صافي الدَّين بإجمالي الدَّين مطروحاً منه *الأصول المالية* المقابلة *لأدوات الدَّين*.[1] **القيمة المالية الصافية:** إن القيمة المالية الصافية *لوحدة مؤسسية*(أو مجموعة من الوحدات) هي القيمة الإجمالية لأصولها المالية مطروحاً منها القيمة الإجمالية *لالتزاماتها غير المسددة*. [1] **القيمة الصافية:** إن القيمة الصافية *لوحدة مؤسسية* (أو مجموعة من الوحدات) هي القيمة الإجمالية لأصولها مطروحاً منها القيمة الإجمالية *لالتزاماتها غير المسددة*. [1] **الرصيد الكلي**: يتوافق هذا المصطلح مع مصطلح "العجز/ الفائض الكلي" الوارد في إحصاءات مالية الحكومة إصدار 1986، والذي يعرّف على أنه الإيرادات زائداً المنح المستلمة مطروحًا منها النفقات مطروحًا منها "الإقراض مطروحاً منه الدفعات المسددة". بذلك يساوي الرصيد المعرّف بتلك الطريقة (مع إشارة معاكسة) مجموع الاقتراض الصافي من قبل الحكومة، بالإضافة إلى صافي الانخفاض في النقد الحكومي والودائع والأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض السيولة. ويكمن أساس مفهوم الرصيد هذا في أن السياسات الحكومية تؤدي إلى إيجاد فائض أو عجز، ومن ثم فإن الإيرادات أو النفقات المرتبطة بهذه السياسات "تؤثر على الأرباح". لكن الاقتراض أو استنزاف الأصول السائلة يسهم في تمويل العجز أو "لا يكون له أي أثر على الأرباح". مع ذلك، فإن الاقتراض أو استنزاف الأصول السائلة هو تمويل العجز أو "تحت الخط". وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "الإقراض

[4]Source: International Monetary Fund: *Public Sector Debt Statistics—Guide for Compilers and User2011*

المصدر: صندوق النقد الدولي: *إحصاءات دين القطاع العام – مرشد لمعديها ومستخدميها 2011*

Appendix C	ملحق ج
covers government transactions in debt and equity claims on others undertaken for purposes of public policy rather than for management of government liquidity or earning a return.[5] **Primary balance:** The overall balance, excluding interest payments. Since interest payments represent the cost of past debt, and the determinants of future debt that are under policy control of government are other spending and revenue measures exclusive of interest payment, the primary balance is of particular importance as indicator of the fiscal position in countries with high levels of debt[4].	ناقصاً دفعات مسددة" الوارد فوق الخط يغطي المعاملات الحكومية في حقوق الدَّين وحقوق الملكية على الغير التي تُقام لأغراض السياسة العامة بدلاً من إدارة السيولة الحكومية أو كسب العائد.[2] **الرصيد الأساسي**: الرصيد الإجمالي، باستثناء مدفوعات الفائدة. وبما أن مدفوعات الفائدة تمثل تكلفة الدَّين السابق، وأن محددات الدَّين المستقبلي التي تخضع لسيطرة الحكومة من خلال السياسات الحكومية هي أنواع أخرى من النفقات والإيرادات لا تشمل دفع الفائدة، فإن الرصيد الأساسي تكون له أهمية خاصة كمؤشر على المركز المالي العام في الدول ذات المستويات العالية من الدَّين. [4]
Underlying Definitions	**تعريفات ذات صلة**
• **Debt instrument:** A debt instrument is defined as a financial claim that requires payment(s) of interest and/or principal by the debtor to the creditor at a date, or dates, in the future.[3] • **Economic assets:** Economic assets are entities (i) over which economic ownership rights are enforced by institutional units, individually or collectively, and (ii) from which economic benefits may be derived by their owners by holding them or using them over a period of time.[3] • **Financial assets:** Financial assets consist of financial claims plus gold bullion held by monetary authorities as a reserve asset. A financial claim is an asset that typically entitles the owner of the asset (the creditor) to receive funds or other resources from another unit, under the terms of a liability.[3] • **Institutional unit:** An institutional unit is an economic entity that is capable, in its own right, of owning assets, incurring liabilities, and engaging in economic activities and in transactions with other entities.[3] • **Liability:** A liability is established when one unit (the debtor) is obliged, under specific circumstances, to provide funds or other resources to another unit (the creditor). [3]	• **أداة الدَّين**: تعرّف أداة الدَّين بأنها مطالبة مالية تقتضي قيام المدين بأداء مدفوعات لسداد الفائدة أو المبلغ الأصلي أو كليهما إلى الدائن في تاريخ محدد، أو أكثر، في المستقبل. [3] • **الأصول الاقتصادية**: الأصول الاقتصادية هي كيانات (1) تسيطر عليها الوحدات المؤسسية، منفردة أو مجتمعة، وتقوم بإنفاذ الملكية الاقتصادية عليها، و(2) يمكن لمالكيها تحقيق منافع اقتصادية منها إما بحيازتها أو باستخدامها على مدى فترة زمنية. تشمل الأصول الاقتصادية أصولاً مالية وأصولاً غير مالية. [3] • **الأصول المالية**: تتألف الأصول المالية من مطالبات مالية بالإضافة إلى سبائك الذهب الموجودة في حيازة السلطات النقدية كأصول احتياطية. أما المطالبة المالية فهي أصل يمنح في العادة مالكة (الدائن) الحق في الحصول على الأموال وغيرها من الموارد من وحدة أخرى بموجب شروط التزام ما. [3] • **الوحدة المؤسسية**: الوحدة المؤسسية هي كيان اقتصادي قادر، في حد ذاته، على امتلاك الأصول وإنشاء الالتزامات وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى. [3] • **الالتزام**: ينشأ الالتزام عندما تلتزم وحدة ما (المدين)، في ظروف معينة، بتقديم الأموال أو غيرها من الموارد إلى وحدة أخرى (الدائن). [3]
Other Sources	**مصادر أخرى**

[5] Source: International Monetary Fund: *Manual on Fiscal Transparency (2007)*

المصدر: صندوق النقد الدولي: *دليل شفافية المالية العامة (2007)*

Appendix C	ملحق ج
• **Fiscal gap:** The fiscal gap is the change in non-interest spending and/or receipts that would be necessary to maintain public debt at or below a target percentage of gross domestic product (GDP)[6]. More specifically, the fiscal gap is the net present value of projected spending[7] minus projected receipts, adjusted by the decrease (or increase) in public debt required to maintain public debt at or below the target percentage of GDP for the stated projection period (Source: US Federal Accounting Standards Advisory Board: Statement of Federal Financial Accounting Standards 36:Comprehensive Long-Term Projections for the U.S. Government2009)	• **الفجوة المالية:** هي التغير في الإنفاق بخلاف الفوائد و/أو المقبوضات بخلاف الفوائد الذي يكون ضرورياً للحفاظ على الدَّين العام عند أو أقل من نسبة مستهدفة من إجمالي الناتج المحلي[5]. وبشكل أكثر تحديداً، فإن الفجوة المالية هي صافي القيمة الحالية للإنفاق المتوقع[6] مطروحاً منه المقبوضات المتوقعة، والمعدلة بقيمة النقص (أو الزيادة) في الدَّين العام المطلوب للحفاظ على الدَّين العام عند أو أقل من النسبة المستهدفة لإجمالي الناتج المحلي خلال فترة التوقع المعلنة. (المصدر: المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الفدرالية الأمريكية: بيان معايير المحاسبة المالية الفدرالية 36: التوقعات الشاملة الطويلة الأجل لحكومة الولايات المتحدة 2009).
• **Inter-temporal budget constraint:** The inter-temporal budget constraint is satisfied if the projected outflows of the government (current public debt and the discounted value of all future expenditure, including the projected increase in age-related expenditure) are covered by the discounted value of all future government revenue. (Source European Commission: Sustainability Report: 2009) • **Net Debt/Total Revenues:** Net debt as a proportion of total revenues (Source Canadian Public Sector Accounting Board (PSAB): Statement of Recommended Practice 4 (SORP 4), Indicators **of Financial Condition: 2009)**	• **قيود الموازنة بين الفترات الزمنية**: يتم الوفاء بقيود الموازنة بين الفترات الزمنية إذا غطت قبل القيمة المخصومة لجميع الإيرادات الحكومية المستقبلية التدفقات الخارجة المتوقعة للحكومة (الدَّين العام الحالي والقيمة المخصومة لجميع النفقات المستقبلية، بما في ذلك الزيادة المتوقعة في النفقات المرتبطة بالعمر). (المصدر: المفوضية الأوروبية: تقرير الاستدامة، 2009). • **صافي الدَّين/ إجمالي الإيرادات:** صافي الدَّين كنسبة من إجمالي الإيرادات. (المصدر: مجلس محاسبة القطاع العام الكندي: بيان الممارسات الموصى بها رقم 4، مؤشرات الوضع المالي: 2009).

[6] GDP is the total market value of all final goods and services produced domestically during a given period of time.The components of GDP are: private sector consumption and investment, government consumption and investment, and net exports (exports-imports)

إجمالي الناتج المحلي هو مجموع القيمة السوقية لجميع السلع التامة والخدمات المنتجة بداخل الدولة خلال فترة زمنية معينة. تشمل مكونات إجمالي الناتج المحلي استهلاك واستثمار القطاع الخاص، واستهلاك واستثمار الحكومة، وصافي الصادرات (الصادرات – الواردات)

[7] Since interest is factored into the present value calculation, the fiscal gap as a share of spending is expressed as a share of spending excluding interest ("non-interest spending")

حيث إن الفائدة تؤخذ في الاعتبار في احتساب القيمة الحالية، فإن الفجوة المالية كحصة من الإنفاق يُعبَّر عنها كحصة من الإنفاق المستبعد منه الفائدة ("الإنفاق بخلاف الفوائد").

7. إرشادات التنفيذ

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
This guidance accompanies, but is not part of, RPG 1, Reporting on the Long-Term Sustainability of an Entity's Finances.	*تُرافق هذه الإرشادات إرشادات الممارسات الموصى بها 1، التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة، ولكنها ليست جزءًا منها.*
Does RPG 1 apply to reporting information on the impact of sustainability programs on an entity's overall finances?	**هل تنطبق ارشادات الممارسات الموصى بها 1 على التقرير عن المعلومات بشأن تأثير برامج الاستدامة على المالية الكلية للجهة؟**
IG1. Yes, RPG 1 provides principles to apply when reporting on an entity's overall long-term fiscal sustainability, including those relating to sustainability programs, provided that the respective inflows and outflows are included when developing projections.	1. نعم، توفر إرشادات الممارسات الموصى بها 1 مبادئ تنطبق عندما يتم التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل الكلية للجهة، بما في ذلك تلك المتعلقة ببرامج الاستدامة، شريطة أن تُضمن التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة الخاصة بتلك البرامج عند تطوير التوقعات.
How should sustainability program impacts on the dimensions of long-term fiscal sustainability be assessed?	**كيف ينبغي تقويم تأثيرات برامج الاستدامة على أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل؟**
IG2. RPG 1, paragraph 27 discusses three inter-related dimensions of long-term fiscal sustainability: • Service; • Revenue; and • Debt Sustainability programs can impact all of these dimensions in terms of future inflows and outflows. The impacts of sustainability programs should therefore be modelled and included in the overall projections based on assumptions regarding current policies, and about future demographic and economic conditions. Depending on the purpose of the report, and their significance, the impacts of such programs can either be presented separately or as part of the overall totals.	2 .تناقش الفقرة 27 من إرشادات الممارسات الموصى بها 1 ثلاثة أبعاد مترابطة للاستدامة المالية طويلة الأجل: • الخدمات؛ و • الايراد؛ و • الدَّين. يمكن أن تؤثر برامج الاستدامة على جميع هذه الأبعاد من حيث التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية. لذا ينبغي تخطيط تأثيرات برامج الاستدامة وتضمينها في التوقعات الكلية استناداً إلى الافتراضات المتعلقة بالسياسات الحالية، وحول الأوضاع الديموغرافية والاقتصادية المستقبلية. واعتماداً على الغرض من التقرير وأهمية تأثيرات مثل هذه البرامج، فإن هذه التأثيرات يمكن عرضها إما بشكل منفصل أو على أنها جزء من المجاميع الكلية.
Which principles should be applied when reporting on the impacts of sustainability programs?	**ماهي المبادئ التي ينبغي تطبيقها عند التقرير عن تأثيرات برامج الاستدامة؟**
IG3. All of the guidance in RPG 1 should be applied when reporting on the projected future inflows and outflows associated with sustainability programs, including guidance related to policy, demographic and economic assumptions. Sensitivity analysis may be used to help users understand the impacts of significant changes in demographic and economic assumptions on the projections.	3. ينبغي تطبيق جميع الإرشادات الواردة في إرشادات الممارسات الموصى بها 1 عند التقرير عن التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية المتوقعة المرتبطة ببرامج الاستدامة، بما في ذلك الإرشادات المتعلقة بالسياسات، والافتراضات الديموغرافية والاقتصادية. ويجوز استخدام تحليل الحساسية لمساعدة المستخدمين على فهم تأثيرات التغيرات المهمة في الافتراضات الديموغرافية والاقتصادية على التوقعات.